# نظرات في الدرس الصرفي عند المفسرين

إبراهيم محمد السليمان

طالب دراسات عليا (دكتوراه) في قسم اللغة العربية

كلية الآداب - جامعة حلب

إنّ علم التفسير من أقدم العلوم وأهمها التي عُني بها علماء أمتنا، وكان في مقدمتهم علماء اللغة والنحو والصرف. فجاءت كتب المفسرين مليئة بقضايا اللغة بمختلف جوانبها، ومنها الجوانب الصرفية. وقد تناولها المفسرون بشكل يختلف عن تناول الصرفيين لها. وهَدَف هذا البحث الكشف عن آراء المفسرين فيما يخصّ الأبنية الصرفية، والعوامل المؤثرة في ذلك، وتبيين الاختلاف وأسبابه بين آرائهم وآراء الصرفيين.

وقد نُظر إلى جهود المفسرين هذه في ضوء الغرض الأساس من هذه الجهود، فمن المؤكّد أنّ تناولهم هذا الجانب وسائر الجوانب اللغوية في القرآن لم يكن لمجرد أغراض علمية معرفية، بل كان لما لتناول هذه الجوانب من أهمية في جلاء المعنى القرآني، كما تراءى للمفسّر المحكوم في ذلك بتكوينه المعرفي العام، وبانتمائه العقدي، وبمذهبه الفقهي والنحوي، وهذه المقدّمات أو المسلّمات ستفضي إلى نتائج تناسبها.

وفي مقدمة ذلك أن درس المفسّرين للأبنية الصرفية في المقام الأول درس وظيفيّ واقعيّ، همّه إلقاء الضوء على دلالات البنى الصرفية الواردة في القرآن وقراءاته، مما يعني عدم تعرّض المفسّر لما لا يخدم المعطى القرآني في هذا الجانب. وهذا يفسّر سكوت المفسّرين عن بعض قضايا دلالات البنى الصرفية في العربية عامة، كما نجدها عند الصرفيين، كما يعني أن الدرس الوظيفي التطبيقي لهذه الأبنية الصرفية القرآنية عند المفسّرين يكشف من غير قصد عما لم يحوه القرآن الكريم من المقولات الصرفية التي وقف عليها الصرفيون في غير القرآن من مصادر المدوّنة اللغوية العربية.

ولأن درس المفسّر لدلالة البنية الصرفية درس وظيفي تطبيقي يستثمر ما جاء من ذلك في القرآن، فقد كان درسه هذا درساً نصيّاً حيًّا، أي: قائماً على نصوص

حقيقية مستعملة، ولعلّ ذلك يستدرك ما يلحظ على جهود الصرفيين من قصور في هذا الجانب، يتمثل بإقامة دراستهم في كثير من الأحيان على المثال الذي يفتقر إلى نبض الحياة، المجرّد من ظلال القرائن السياقية، التي كثيراً ما يكون لها الأثر البالغ في تصنيف البنية الصرفية، وفي تحديد دلالتها المختلفة منفردة ومجتمعة.

ولأن المعنى الذي يتراءى للمفسّر والمنسجم مع تكوينه المعرفيّ عامة وانتمائه العقديّ والفقهيّ خاصة هو بيت القصيد في عمله، كان للعامل العقديّ والفقهيّ أثره البالغ في اختلاف المفسّرين في تصنيف البنى الصرفية وفي تحديدهم لدلالاتها.

ولأن القرآن الكريم وقراءاته يتمثل العربية فيما استعمله منها ويمثّلها، يبدو من المناسب أن ننظر إلى تناول المفسّرين للأبنية الصرفية ودلالاتها في ضوء أهمّ أصلين من أصول دراسة العربية، السماع والقياس.

وعلى ذلك سيكون تقويم عمل المفسّرين في البنية الصرفية القرآنية في هذا البحث من خلال الحديث عمّا يأتي:

أوّلاً- آفاق دراسة الأبنية الصرفية ودلالاتها عند المفسّرين.

ثانياً- حيوية دراسة الأبنية الصرفية ودلالاتها وواقعيتها ونصيتها عند المفسّرين.

ثالثاً- أثر العامل العقدي والفقهي في تصنيف البنى الصرفية وتحديد دلالاتها عند المفسّرين.

رابعاً- دراسة الأبنية الصرفية ودلالاتها في ضوء السماع والقياس عند المفسّرين.

## أولاً- آفاق دراسة الأبنية الصرفية ودلالاتها عند المفسّرين

من الملاحظ أن المفسّرين في الأعم الأغلب يفصّلون القول في القضايا التي ورد لها أمثلة في القرآن الكريم. ومن المعلوم أنّ الكتاب العزيز لم يشتمل على قضايا اللغة كافة، وهذا مما يختلف فيه المفسّرون عن النحاة واللغويّين، الذين يذكرون دلالات الأبنية الصرفية ويقعّدون لها، غير مقيّدين بمصدر واحد من مصادر المدوّنة اللغويّة المحتج بنصوصها لديهم، فأمامهم بحر اللغة الواسع، ينهلون منه ما يشاؤون، من أشعار العرب وأمثالهم وخطبهم وكل ما تناهى إلى أسماعهم من أقوال الأعراب الذين يُحتجّ بكلامهم، ولذا نجدهم ينسبون إلى البنية دلالات لم يتعرض لها المفسرون. فالمفسّر، في دراسته للبنى الصرفية، يلتزم على الأغلب، بما جاء منها في القرآن الكريم، لذلك لن نجد لدى المفسّرين حديثاً عن بعض البنى أو بعض معانيها التي ليست في القرآن الكريم.

من هذا القبيل مجيء (أفْعَلَ) لمعنى المبالغة أو تكثير معنى الفعل نفسه، وهذه الزيادة تكون إذا كان المجرّد والمزيد لمعنى واحد(١)، نحو حسّ وأحسّ، ووعد وأوعد، وضاء وأضاء. قال سيبويه: «قالوا أغلقت الباب، وغلّقت الأبواب حين كثّروا العمل... وإن قلت أغلقت الأبواب كان عربياً جيداً، ومثل غلّقت وأغلقت أجدت وجوّدت وأشباهه»(٢)، وذكر ابن قتيبة أنّ الأصل في الدلالة على الكثرة (أفعل)، و(فعّل) داخلة عليها في إفادة هذا المعنى، فقال: «وتدخل فَعَّلْتُ على أَفْعَلْتُ إذا أردت تكثير العمل والمبالغة، تقول: أَغْلَقْتُ الأبواب وغَلَّقْتُ، وأَقْفَلْتُ

(١) ينظر قباوة: فخر الدين- تصريف الأسماء والأفعال- الطبعة الثانية- منشورات جامعة حلب ١٩٨١م. ص ١١٩.

(٢) سيبويه: عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت/ ٤: ٦٣ وانظر ابن سيده علي بن إسماعيل، ١٤١٧هـ- المخصص. تحقيق: خليل إبراهيم جفّال، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت / ٣: ٤٠١.

وقَفَّلْت »[١]. وهذا المعنى الصرفي لهذه البنية وهو إفادة ( أفعل ) معنى المبالغة والتكثير لم أقف على إشارة له عند المفسّرين؛ مما يشي بعدم استعمال القرآن له.

ومما لم أقف على أثر له عند المفسّرين مما يشي بعدم تضمّن القرآن له دلالة بنية ( أَفْعَلَ ) على ما يعرف بمعنى ( نفي الغريزة ): نحو: أَسرع وأبطأ وأحسن، فلو جرّدنا هذه الأفعال من الهمزة، فقلنا: سرُع وبطُؤ وحسُن، دلت على اتصاف أصحابها بصفة ملازمة كالغريزة أو الطبع، قال سيبويه: « أسرع: عَجِل، وأبطأ: احتبس، وأما سَرُع وبَطُؤ: فكأنهما غريزة، كقولك: خفّ وثَقُل، ولا تعديهما إلى شيء »[٢]، وقال ابن سيده مثله وأضاف: أي: صار طبعه السُّرعة والبُطْءَ، وفي أسْرَعَ وأبطأ ليس بطبع[٣]، وقال الرضي: « قولهم أسرع وأبطأ في سَرُع وبَطُؤ: ليست الهمزة فيهما للنقل، بل الثلاثي والمزيد فيه معاً غير متعديين، لكن الفرق بينهما أن سَرُع وبَطؤ أبلغ، لأنهما كأنهما غريزة كصغُر وكبُر »[٤]، وقال ابن عصفور: « ونفي الغريزة كقولك: أسرع وأبطأ، كأنّك قلت: عَجِل واحتَبَس. فأمّا عجُلَ وبَطُؤ فكأنّه غريزة »[٥]. ولم أجد هذا المعنى لـ ( أفعل ) جليّاً لدى المفسّرين.

( ١ ) ابن قتيبة: عبد الله بن مسلم الدينوري، أدب الكاتب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة، المكتبة التجارية، مصر١٩٦٣م/ ص ٢٣٢. وانظر السمين الحلبي أحمد بن يوسف، الدرّ المصُون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق د.ت ١ : ٦٨ والبيضاني محمد صالح، نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف للميداني، الطبعة الأولى، مكتبة منهاج السنة، العين، الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠١م، ص ٤٢-٤٤.

( ٢ ) الكتاب ٤ : ٥٦.

( ٣ ) المخصص ٣ : ٣٩٧.

( ٤ ) الاستراباذي رضي الدين محمد بن الحسن، - شرح الرضي على الشافية. تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٧٥م ١ / : ٨٧. وانظر عضيمة محمد عبد الخالق، المغني في تصريف الأفعال، الطبعة الثانية، دار الحديث، القاهرة ١٩٩٩م. ص١٢٥.

( ٥ ) ابن عصفور الإشبيلي، الممتع في التصريف ، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة ، مكتبة لبنان ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت ١٩٩٦م. ص١٢٨. وانظر أبو حيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق الدكتور رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، الطبعة الأولى، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٨م، ص ١٧٣.

ومما لم أقف على مثال له عند المفسّرين، مما يشي بعدم اشتمال القرآن عليه إفادة (فعَّلَ) ما يعرف بمعنى التوجّه: ويُقصد به الاتجاه إلى الموضع المشتق منه الفعل[١]، نحو: شَرَّق وكوّف، أي: تَوَجَّه نحو الشرق والكوفة. قال الرضي: «ويجيء [فعّل] بمعنى المشي إلى الموضع المشتق هو منه، نحو كوّف: أي: مشى إلى الكوفة، وفوّز وغوّر: أي: مشى إلى المفازة والغور»[٢]. ولم أقف على إشارة للمفسّرين إلى استعمال القرآن لمعنى التوجه هذا، المنسوب إلى بنية (فعَّلَ).

ونسب الصرفيون إلى (فاعَل) معنى المُوالاة. ومعناها أن يتكرّر الفعل يتلو بعضه بعضاً[٣]. قال ابن عقيل: يجيء بناء (فاعَل) للدلالة على الموالاة، نحو: تابعت القراءة، ووالیت الصوم[٤]. ومن أمثلة اللغويّين ما ذكره أبو عبيد: عادَيْت وغارَيْت بين اثنين: أي: واليت[٥]. وقال الفارابي: يُقال: عادَى بَيْن ثوْر ونَعْجَةٍ من ٱلْموالاةُ. وفي بيت امرئ القيس[٦]:

فَعَادَى عِداءً بَيْنَ ثَوْرٍ ونَعْجَةٍ  دِرَاكاً ولَمْ يَنْضَحْ بِمَاءٍ فَيُغْسَلِ

قال التفتازاني: (عادى) من الموالاة بين الصيدين يصرع أحدهما إلى إثر الآخر في طلق واحد[٧]. ولم يُشر المفسرون إلى استعمال القرآن لصيغة (فاعَلَ) دالاً

(١) ينظر الحديثي: خديجة عبد الرزاق- أبنية الصرف في كتاب سيبويه- منشورات مكتبة النهضة- الطبعة الأولى، بغداد ١٩٦٥م. ص٣٩٤.

(٢) شرح الرضي على الشافية ١: ٩٦ بتصرف يسير.

(٣) ينظر ابن زين: حسن الشنقيطي، الطُرّة شرح لامية الأفعال لابن مالك، الطبعة الأولى - تنسيق عبدالرؤوف حسين علي، دبيّ ١٩٩٧. ص ٦٧ وعبد الحميد محمد محيي الدين، دروس التصريف. المكتبة العصرية صيدا- بيروت ١٩٩٥م/ ص ٧٥ والمغني في تصريف الأفعال ص ١٣٦.

(٤) ينظر ابن عقيل: عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، الطبعة العشرون، دار التراث ودار مصر، القاهرة١٩٨٠/ ٤: ٢٦٣. وانظر نزهة الطرف ص٥٠.

(٥) المخصص ٤: ٩٩

(٦) ديوانه، شرح حسن السندوبي، الطبعة الثالثة، مطبعة الاستقامة، القاهرة ١٣٧٣هـ ص١٥٤.

(٧) التفتازاني أسعد - مختصر المعاني - الطبعة: الأولى - دار الفكر- قم ١٤١١ هـ ص٢٧٩.

على معنى الموالاة.

ومّما فصّله الصرفيون[١] من معاني الأبنية وليس جليّاً عند المفسرين استعمال صيغة (استفعل) بمعنى الاختصار، كقولهم: استهلل إذا قال: لا إله إلا الله، واسترجع إذا قال: إنّا لله وإنّا إليه لراجعون، وكذا دلالة باب (فَعُل) على معنى المغالبة[٢]. وأمثلة ذلك كثيرة.

والجدير بالذكر فيما نحن فيه من الحديث عن آفاق دراسة المفسّرين لدلالة البنية الصرفية أنّها لم تكشف فقط عن عدم استعمال القرآن الكريم لبعض البنى ببعض الدلالات التي نسبها إليها الصرفيون، بل كشفت أيضاً عن عدم استعماله لبعض البنى والأوزان أصلاً، وربّما كان ذلك لصعوبتها وندرتها في الشعر والخُطب والرسائل وغيرها من النصوص الأدبية، فهي قليلة الاستعمال في اللغة بشكل عام، كما هو واضح من بعض البنى في الأمثلة الآتية.

فالفعل الثلاثي يحتمل الزيادة بثلاثة أحرف، وذلك وفق أبنية كثيرة، المستعمل منها أربعة[٣]، هي: استفعل، نحو: استغفر، واسخرج، واستقام، واستجاد، واسترضى، وافعَوْعَل، نحو: اغدَودَن[٤]، واعشوشب، واحقوقف[٥]، واحلولى،

(١) ينظر: شرح ابن عقيل٤: ٢٦٥، ودروس التصريف ص٨٢، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ص٤٠٠، ونزهة الطرف ص٦٦، والكوفي: نجاة عبد العظيم. أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٨٩م، ص٦٤.

(٢) ينظر: الكتاب ٤: ٦٧، والمخصص ٣: ٤٠٤، وشرح الرضي ١: ٧٠. والسيوطي: جلال الدين عبد الرحمن – همع الهوامع شرح جمع الجوامع. عُني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني، الطبعة الأولى، مطبعة السعادة، مصر١٣٢٧هـ ٣: ٢١٣.

(٣) ينظر الممتع ص ١٣١، وشرح ابن عقيل ٤: ٢٦٠، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه ص٣٩٩، ودروس التصريف ص ٨١، والحملاوي: أحمد– شذا العرف في فن الصرف، ضبط وتعليق علاء الدين عطية، الطبعة الخامسة، مكتبة دار البيروني٢٠٠٢م. ص ٢٣، ونزهة الطرف ص ٦٣.

(٤) اغدودن النَّبْتُ: إذا اخْضَرَّ، واغْدَوْدَنَ الشعر: طال. ينظر ابن منظور محمد بن مكرم، لسان العرب. الطبعة الأولى، دار صادر، بيروت. د.ت. مادة (غدن).

(٥) احقوقف: صار أعوج. اللسان (حقف).

وافْعَوَّل، نحو: اجلَوَّذ(١)، واعْلَوّط(٢)، واخْرَوَّطَ(٣) وافْعالّ، نحو: احمارّ، واصفارّ، واقطارّ النبت(٤)، وابهارّ الليل(٥). والملاحظ أن القرآن الكريم لم يستعمل إلا بناء واحداً من هذه الأبنية، وهو بناء (استفعل).

ومن ذلك الفعل الرباعي المزيد بحرف واحد، وهو ما زيدت التاء في أوّله، وليس له سوى وزن واحد، هو (تَفَعْلَل)(٦)، نحو: تَجَلْبَبَ وتَشَمْلَلَ وتَقَرْقَف(٧)، ولم ترد في القرآن الكريم أفعال على هذه الصيغة(٨)؛ ولذا لم يتعرض لها المفسّرون بالبحث والمناقشة. وكذلك الأمر في الفعل الرباعي المزيد بحرفين، فله وزنان، هما: (افْعَلَلَّ وافْعَنْلَل)(٩). ومن أمثلة (افْعَنْلَل) احْرَنْجَمَ وافْرَنْقَعَ واخْرَنْطَمَ(١٠). ولم ترد في القرآن الكريم أفعال على هذه الصيغة(١١)؛ ولذا لم يتعرض لها المفسّرون بالبحث والمناقشة أيضاً.

والأمر ذاته في عدم استعمال بعض أبنية المشتقات. فقد ورد (اسم الفاعل) في

(١) اجلوّذ: جدبه السير وأسرع. اللسان (جلذ).

(٢) اعلوط الفرس: إذا ركبه من غير سرج، واعلوّط: تعلّق بعنق البعير ليركبه. اللسان (علط).

(٣) اخْرَوَّط بهم الطريقُ والسفَرُ: امتدَّ. (خرط).

(٤) أَقْطَرَ النبتُ واقْطارَّ: وَلَّى وأخذ يَجِفُّ وتَهَيَّأَ لليُبْسِ. اللسان (قطر).

(٥) ابهار الليل إذا انتصف، وقيل: إذا اشتدّت ظلمته. اللسان (بهر).

(٦) شرح الرضي على الشافية ١: ١١٣، وشرح ابن عقيل ٤: ٢٦٠، والمرادي حسن بن قاسم – توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك – الطبعة الأولى – شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان – دار الفكر العربي ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م ٣: ١٥١٩.

(٧) القَرْقَفَة الرِّعْدة، ويقال إني لأُقَرْقِف من البرد، أي: أُرْعَدُ. اللسان (قرقف).

(٨) أبنية الأفعال ص ٦.

(٩) الزمخشري: محمود بن عمر– المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق الدكتور علي بو ملحم، الطبعة الأولى، مكتبة الهلال، بيروت١٩٩٣م. ص ٣٧٥، وشرح الرضي على الشافية ١: ١١٣، وشرح ابن عقيل ٤: ٢٦٠، وتوضيح المقاصد والمسالك ٣: ١٥١٩، و الهمع ٣: ٣٠١، والمزهر ٢: ٤٧.

(١٠) احْرَنْجَمَ: اجْتَمع، وافْرَنْقَع: انْكَشف وتفرّق، واخْرَنْطَمَ الرجلُ: عَوَّجَ خُرْطومَهُ وسكت على غضبه، وقيل: رَفَعَ أنفَهُ واستكبر. اللسان (حرجم وفرقع و خرطم).

(١١) أبنية الأفعال ص ٦.

القرآن الكريم من خمسة وثمانين ومئة مادّة[١]، مصوغاً من (عشرة) أوزان من أوزان الفعل الثلاثي المزيد، هي: (أفعل)، و(فاعل)، و(فعّل)، و(انفعل)، و(افتعل)، و (تفاعل)، و (تفعّل)، و(افْعَلّ)، و(استفعل)، و(افْعالّ)[٢]. ولم يرد مصوغاً من (افعَوْعَل) أو(افْعَوَّل)، كمالم يرد من الرباعي المزيد بحرفين (افْعَلَلَّ). واسم المفعول من الفعل الثلاثي المزيد، ورد في القرآن الكريم من نحو اثنتين وسبعين مادّة لغوية، مصوغاً من (خمسة) أوزان، هي: (أفعل)، و(فعّل)، و(فاعل)، و(افتعل)، و(استفعل)[٣]. ولم يرد من (تَفعَّل) أو(انفعَل) أو(تَفاعَل) أو(افْعَلّ) أو(افعَوعَل).

واسم المكان يصاغ من اسم الذات للدلالة على المكان الذي يكثر فيه صاحب الاسم. فيكون من الثلاثي على (مَفْعَلة)[٤] نحو: أرضٌ مَسبَعةٌ ومأسدةٌ ومذأبةٌ[٥]. ومن الرباعي والخماسي على زنة اسم المفعول. نحو: (مُعَقرَبة ومُضَفدَعة ومُثَعلَبة ومُأرنبة)[٦]. ولم يرد أمثلة لها في القرآن الكريم، في القراءات غير الشاذّة، فلم يتعرض لها المفسرون بالبحث والمناقشة.

وبذا يتضح أن المفسّرين اقتصروا في دراستهم للأبنية الصرفية على ما استعمله القرآن الكريم منها، وذلك يساعد في الكشف على ما لم يستعمله من هذه الأبنية ودلالتها.

(١) عضيمة: محمد عبد الخالق، دراسات لأسلوب القرآن الكريم. طبعة دار الحديث، القاهرة، د. ت القسم الثاني ٤: ٢٩.

(٢) الخياط: أفراح عبدعلي كريم، الأبنية الدالّة على اسم الفاعل في القرآن الكريم (دراسة دلالية) أطروحة تقدمت بها الباحثة إلى مجلس كلية الآداب، جامعة بغداد، لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها، ٢٠٠٣م. ص٣٥.

(٣) ينظر دراسات لأسلوب القرآن الكريم. القسم الثاني ٣: ٤٥٤-٤٦٤.

(٤) المخصص ٤: ٣٢١.

(٥) الكتاب ٤: ٩٤، وانظر المفصل ص ٣٠٤، والجرجاني: عبد القاهر - المفتاح في الصرف، تحقيق الدكتور علي توفيق الحمد، الطبعة الأولى، مؤسسة الرسالة، بيروت١٩٨٧م. ص ٦١.

(٦) المخصص ٤: ٣٢١، وتصريف الأسماء والأفعال: ١٧٩-١٨١.

**ثانياً- حيوية دراسة الأبنية الصرفية ودلالاتها وواقعيتها عند المفسّرين**

لـمّا كان المفسّر يباشر نصاً حيّاً محفوفاً بسياقات حافلة بالقرائن المقالية والمقامية، كان طبعياً أن يكون درسه لأي مستوى من مستويات الدرس اللغوي حيوياً وواقعياً، وذلك في ضوء فهمه ومعارفه العامة، وانتمائه العقدي ومذهبه الفقهي والنحوي. وقد تجلّت معالم واقعيّة درس المفسّرين لدلالات البنى الصرفية وحيوتها بتقديم الدليل النصي الحي على ما أقرّه الصرفيون من مقولات صرفية، اعتماداً على المثال المجرد من السياق الاستعمالي الحي، كما تجلّت واقعية دراسة المفسّر للدلالات الصرفية وحيويتها بإقراره لاحتمالية أو تعدد معاني الأبنية مستقلة أو مترافقة، وتجلّت أيضاً بتعدد هذه الاحتمالات في تصنيف البنية.

يضاف إلى ذلك أن المباشرة النصية التي توفرت للمفسّر في دراسته الأبنية الصرفية سمحت له أن يستنير بمختلف القرائن النصية المقالية والمقامية العامة والخاصة في تصنيف البنى وفي تحديد دلالاتها، وذلك يكشف عملياً عن إدراك المفسّر الإجرائي لأثر مختلف القرائن المعجمية والنحوية والدلالية والمعرفية العامة في تصنيف البنى وتحديد دلالاتها، وهذا ما لم يكن بمتناول الصرفي الذي كان في تقريره للأحكام والمقولات الصرفية يعتمد على الأمثلة المفتقرة إلى السياقات الحية في كثير من الأحيان.

وفيما يأتي بيان بعض المعالم لحيوية دراسة المفسّر للأبنية الصرفية وواقعيتها:

١- دعم المقولة الصرفية بالدليل النصي الحي:

المتابع لجهود الصرفيين يلحظ أنهم كثيراً ما يقتصرون في الاستدلال على الحكم أو المقولة الصرفية أو توضيحهما على المثال المصنوع أو المفتقر إلى نبض النص الحي، فيأتي المفسّر بما يجعل هذا الحكم، أو تلك المقولة أكثر قوة وإقناعاً ووضوحاً، وذلك باستظهاره بالنص القرآني في تدعيم تلك المقولة أو ذلك الحكم، ولنأخذ مثلاً

الحديث عن إفادة الثلاثي المزيد بهمزة في أوله (أفعل) لمعنى الصيرورة، حيث نجد حديث الصرفيين عن ذلك نظرياً موضّحاً بالمثال المفتقر إلى السياق الحي، نحو قول الرضي «أي: صيرورة ما هو فاعِلُ أفعَل صاحبَ شيء. وهو على ضربين: إما أن يصير صاحب ما اشتق منه، نحو ألحم زيد: أي: صار ذا لحم، وأطفلت: أي: صارت ذات طفل... وإما أن يصير صاحبَ شيء هو صاحبُ ما اشتق منه، نحو أجرب الرجل: أي صار ذا إبل ذاتِ جرب»(١). فهذا حديث تنظيري مشفوع بالمثال الموضّح، أما المفسّر فيأتي بالدليل النصي الحي الموضح والمؤكد لهذا المعنى، وهو ما نلحظه في حديث الطبري عن قوله تعالى: ﴿**فَلَمَّا تَغَشَّاهَا حَمَلَتْ حَمْلاً خَفِيفًا فَمَرَّتْ بِهِ فَلَمَّا أَثْقَلَت دَّعَوَا اللَّهَ رَبَّهُمَا لَئِنْ آتَيْتَنَا صَالِحًا لَّنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ**﴾ [الأعراف: ١٨٩] قال الطبري: «"أثقلت فلانة" إذا صارت ذات ثقل بحملها، كما يقال: "أَتْمَرَ فلان": إذا صار ذا تَمْر»(٢).

ومن ذلك الحديث عن إفادة (أفعل) معنى التعريض فقد قيل التعريض لغةً: «أَنْ يَجْعَلَ الشَّيْءَ عَرَضاً لِلشَّيْءِ»(٣). ويقصد به الصرفيّون جعل ما كان مفعولاً للمجرد معرّضاً لأن يكون مفعولاً لأصل معنى الفعل(٤)، فقولنا: باع الرجل فرسَه، يفيد أن الفعل قد تم وقوعه على المفعول، ولكن قولنا: أباع الرجل فرسه، يفيد أنّ

(١) شرح الرضي على الشافية ١: ٨٨. وانظر المخصص ٣: ٣٩٩.

(٢) الطبري: أبو جعفر محمد بن جرير- جامع البيان في تأويل القرآن. تحقيق أحمد محمد شاكر، الطبعة: الأولى، مؤسسة الرسالة ٢٠٠٠م، ١٣: ٣٠٥. وانظر الثعلبي: أحمد بن محمد بن إبراهيم – الكشف والبيان، تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، الطبعة الأولى، دار إحياء التراث العربي، بيروت ٢٠٠٢ م ٤ / : ٣١٥ وابن عطية: محمد عبدالحق بن غالب الأندلسي- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، لبنان ١٩٩٣م/ ٢: ٤٨٦.

(٣) المرتضى الزَّبيدي: محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني – تاج العروس من جواهر القاموس- تحقيق مجموعة من المحققين – دار الهداية. (عرض).

(٤) ينظر دروس التصريف ص٧١.

الرجل عرض فرسه للبيع، سواء بِيعت أم لم تُبَع. قال سيبويه: «وتجيء أفْعلتُه على أن تعرِّضَه لأمر، وذلك قولك: أقْتلتُه أي: عرّضتُه للقتل»(١). وبيّن الرضي معنى التعريض بقوله: «تفيد الهمزة أنك جعلت ما كان مفعولاً للثلاثي معرّضاً لأن يكون مفعولاً لأصل الحدث، سواء صار مفعولاً له أو لا»(٢). وعبّر ابن فارس عن ذلك بقوله: «يكون بالألف بمعنى العَرْض، وبغير ألف لإنفاذ الفعل، نحو "بِعْتُ الفرس" إذَا أمضيت بيعه، و "أَبَعْتُه" إذَا عرضته للبيع»(٣). وفي المفصل «للتعريض للشيء وأن يُجعل بسبب منه، نحو أقتلته وأبعته: إذا عرّضته للقتل والبيع»(٤).

فواضح في هذه النقول اقتصار الأئمة في توضيح إفادة (أفعل) معنى التعريض على الأمثلة المفتقرة إلى السياق، أما المفسّر فيقدم الدليل النصيّ الحيّ الموضّح والمؤكّد لذلك، وهو ما نجده في تفسير قوله تعالى: ﴿**وَأَتِمُّوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ**﴾ [البقرة: ١٩٦](٥): قال النحاس «يقال: أقتلت الرجل عرّضته للقتل، وأقبره جعل له قبراً، وأحصرته، على هذا، عرّضته للحصر»(٦)، وقال الجصاص: «لا يقال في المرض حصره، ولا في العدوّ أحصره،

(١) الكتاب ٤: ٥٩. وانظر أدب الكاتب ص ٢٢٤.

(٢) شرح الرضي على الشافية ١: ٨٨. ويلحظ أنّه استخدم (أو) بعد التسوية، والمفروض استخدام (أم).

(٣) الصاحبي في فقه اللغة ١: ٢٢. وانظر المفتاح في الصرف ص ٤٩ و الهمع ٣: ٢٠٩.

(٤) المفصل في صنعة الإعراب ١: ٣٧٣. وانظر أدب الكاتب ص ٩٧ والمؤدب: القاسم بن محمد بن سعيد- دقائق التصريف. تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وحاتم الضامن، وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧م. ص١٥٥.

(٥) قال أبو عبيدة: (إن أحصرتم): أي: إن مرضتم، أو ذهبت نفقتكم، أو فاتكم الحجّ، فهذا كله محصر. أبو عبيدة: معمر بن المثنى التميمي: مجاز القرآن. تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة١/ : ٦٩. وقال الفراء: العرب تقول للذى يمنعه من الوصول إلى إتمام حجّه أو عمرته خوف أو مرض أُحصر، وفى الحبس والقهر: قد حُصر. فهذا فرق بينهما. معاني القرآن ١: ١١٧.

(٦) النحاس: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل- معاني القرآن. تحقيق: محمد علي الصابوني، الطبعة الأولى، جامعة أم القرى مكة المكرمة ١٩٨٨م/ ١: ٤٣.

وإنما هذا كقولهم: حبسه: إذا جعله في الحبس، وأحبسه: أي: عرّضه للحبس، وقتله: أوقع به القتل، وأقتله: أي: عرّضه للقتل، وقبره: دفنه في القبر، وأقبره: عرّضه للدفن في القبر، وكذلك حصره: حبسه وأوقع به الحصر، وأحصره: عرّضه للحصر»(١).

ومن ذلك مجيء (أفعل) بمعنى فعّل، إذ تشاركها الدلالة على عدد من المعاني. قال سيبويه: «وقد يجيء فعّلت وأفعلت في معنى واحد مشتركين... وذلك وعّزت إليه وأوعزت إليه، وخبّرت، وأخبرت، وسمّيت، وأسميت»(٢)، وقال الفارابي: «ويكونَ أفْعَل: بمعنى فَعَّل سواء، نحو: أخْبَر وخَبَّر، وأنْبَأ ونَبَّأ»(٣). وذكر صاحب المخصص مما جاء على فعّل وأفعل بمعنى: رَغَّى اللبنُ وأَرْغَى، وفرَّعْت في الجبل وأَفْرَعت، وغَيَّبتُ رايةً وأَغْيبت، وعرَّيْت القَميصَ وأَعْرَيتُه، وغرَّمْته وأَغْرَمتُه، وفرَّحْته وأَفْرَحته، وأَفْزَعتُه وفزَّعْته، وأنزلْت ونزَّلت(٤). وجاء في اللسان: «وأَفْعَلْتُ يَجيءُ مكانَ فَعَّلْت، مثل: مَهَّلْتُه وأَمْهَلْته، ووَصَّيْتُ وأَوْصَيْتُ، وسَقَّيْتُ وأَسْقَيْتُ»(٥)، فنلحظ أنّ الأمثلة التي قدّمها الصرفيّون تفتقر إلى السياق.

بينما نجد المفسرين يدعّمون مقالاتهم بالدليل النصي القرآني المؤكِّد لذلك. ففي تفسير قوله تعالى: ﴿**قُلْ مَن يُنَجِّيكُم مِن ظُلُمَاتِ الْبَرِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّئِنْ أَنجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ**﴾ [الأنعام:٦٣] قال الرازي: قُرئ "يُنَجّيكُمْ" بالتشديد وبالتخفيف، قال الواحدي: والتشديد والتخفيف لغتان منقولتان من نجا، فإن شئت نقلت بالهمزة وإن شئت نقلت بتضعيف العين، مثل:

(١) الجصاص: أبو بكر أحمد بن علي الرازي – أحكام القرآن، تحقيق محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت١٤٠٥هـ١ / : ٣٣٤.

(٢) الكتاب ٤ : ٦٢، والمخصص ٣ : ٤٠٠ وابنية الصرف في كتاب سيبويه ٣٩٢.

(٣) الفارابي: إسحاق بن إبراهيم: معجم ديوان الأدب. تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ٢٠٠٣م/ ص ٢١٣.

(٤) المخصص ٣ : ٤٥٨ و ٣٩٧.

(٥) اللسان (غفل).

أفرحته وفرّحته، وأغرمته وغرّمته، وفي القرآن: ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الأعراف: ٧٢]، وفي آية أخرى: ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [فصلت: ١٨] ولما جاء التنزيل باللغتين معاً ظهر استواء القراءتين في الحُسْن(١).

ومثل ذلك مجيء (أفعل) بمعنى (استفعل)، كأَعْرَضْتُ قوتي: إذا استعرضتها، وأَخْرَجْتُ الكنزَ، أي: استخرجته(٢)، وأَفَدْتُ مالاً، أي: استفدته(٣). قال سيبويه: «يقال: أبان الشيء نفسُه وأبنته واستبان واستبنته والمعنى واحد»(٤). وأمّا الأخفش فنراه يدعّم هذه المقولة بقوله جلّ وعلا: ﴿مَثَلُهُمْ كَمَثَلِ الَّذِي اسْتَوْقَدَ نَارًا﴾ [البقرة: ١٧] فقال: (اسْتَوْقَدَ) في معنى (أَوْقَد) مثل قوله: يستجبه، أي: يُجِبْه(٥)، وقال الثعلبي استوقد، أي: أوقد ناراً، كما يُقال: أجاب واستجاب(٦). وفي قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصافات: ١٠٣] قال الرازي: «يقال سلّم لأمر الله، وأسلَم، واستسلَم بمعنى واحد»(٧). وفي الآية الكريمة: ﴿فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُم بِهِ﴾ [التوبة: ١١١] قال ابن عطية: (استبشروا) فِعلٌ جاء فيه استفعل بمعنى أفعل، ولا يحتمل هذا معنى طلب الشيء(٨).

---

(١) الرازي: فخر الدين محمد بن عمر- مفاتيح الغيب، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت٢٠٠٠م/ ١٣: ١٨. وانظر المحرر الوجيز ٢: ٤٤٨.

(٢) نزهة الطرف ص ٤٢-٤٤.

(٣) أدب الكاتب ص ٢٢٨.

(٤) الكتاب ٤: ٦٣.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١: ٣٩.

(٦) الكشف والبيان١: ١٦٠. وانظر المحرر الوجيز١: ٩٩ والعكبري: أبو البقاء عبد الله بن الحسين – إملاء ما من به الرحمن. الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت١٩٧٩م ١: ٢٢ وأبو حيان الأندلسي: محمد بن يوسف- البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت٢٠٠١ م/ ١: ٢١٢.

(٧) تفسير الرازي ٢٦: ١٣٧.

(٨) المحرر الوجيز ٣: ٨٧.

وهكذا يتضح من هذه الأمثلة ونظائرهما الكثيرة أهمية عمل المفسّر في توضيح وتوكيد المقولات الصرفية بالأدلة النصية القرآنية الحية، في حين اقتصر الصرفيون في ذلك على المثال المفتقر للاستعمال السياقي الحي، وهذا يؤكد حيوية درس المفسّرين لدلالات الأبنية الصرفية وواقعيتها.

٢- إقرار المفسّر بالاحتمالية والتعدد في تصنيف البنية وفي تحديد معناها:

من معالم واقعية درس المفسّر لدلالات البنية الصرفية إقراره، عندما لا تسعفه القرائن، بتعدد معاني البنية، مستقلاً بعضها عن بعض حيناً، ومجتمعة حيناً آخر، بل إقراره أحياناً بالتعدد والاحتمالية في تصنيف البناء نفسه، ومن القسم الأول: الحديث عن قوله تعالى: ﴿**لَقَالُوا إِنَّمَا سُكِّرَتْ أَبْصَارُنَا بَلْ نَحْنُ قَوْمٌ مَّسْحُورُونَ**﴾ [الحجر: ١٥] قال بعض المفسّرين: إذا كان (سكّر) من سكر الشراب أو من سكور الريح، فهو (فِعلٌ) عُدّي بالتضعيف، وإن كان من سكر مجاري الماء، فتضعيفها للمبالغة لا للتعدية؛ لأن المخفّف من فعله متعدّ[١].

وممن تعددت لديه المعاني المحتملة للبنية الصرفية العكبري في حديثه عن قوله تعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِنَبِيٍّ أَن يَغُلَّ**﴾ [آل عمران: ١٦١][٢]. فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم "يَغُلّ" بنصب الياء، وقرأ الباقون "يُغَلّ" بضم الياء ونصب الغين[٣]. قال العكبري: (يَغُلّ) بفتح الياء وضم الغين على نسبة الفعل إلى النبي: أي: ذلك غير جائز عليه، ومفعول يغل محذوف: أي: يغل الغنيمة أو المال. و(يُغَلّ) على ما لم يسم فاعله فيه أوجه: أحدها: أن يكون ماضيه أغللته: أي: نسبته إلى الغلول، كما تقول: أكذبته: إذا نسبته إلى الكذب. والثاني: هو من أغللته: إذا وجدته غالاً، كقولك: أحمدت الرجل: إذا أصبته محموداً. والثالث: معناه أن

(١) المحرر الوجيز ٣: ٣٥٤.

(٢) وغَلَّ يَغُلُّ غُلولاً وأَغَلَّ: خانَ. اللسان (غلل).

(٣) بحر العلوم ١: ٢٨٦، والكشف والبيان ٣: ١٩٦، والمفردات ٢: ١٥٧.

يُغلّه غيره: أي: ماكان لنبيّ أن يُخان»[1].

وقال الرازي في قوله تعالى: ﴿قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ فَإِنَّهُمْ لا يُكَذِّبُونَكَ وَلَكِنَّ الظَّالِمِينَ بِآيَاتِ اللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣]: يجوز أن يكون معنى لا يُكَذّبُونَكَ أي: لا يصادفونك كاذباً، أو لا ينسبونك إلى الكذب، كما تقول: ذنّبته وفسّقته وخطّأته أي: قلت له: فعلتَ هذه الأشياء[2]. فالرازي يرى أن صيغة (فعَّل) في (يكذِّبونك) من هذه الآية تحتمل الدلالة على الإيجاد، أو النسبة.

وقد يحتمل المعنى الصرفي للبنية عند بعضهم أربعة أوجه، وهذا واضح في تفسير قوله تعالى: ﴿وَاسْتَفْتَحُوا وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ * مِن وَرَائِهِ جَهَنَّمُ وَيُسْقَى مِن مَّاءٍ صَدِيدٍ * يَتَجَرَّعُهُ وَلا يَكَادُ يُسِيغُهُ وَيَأْتِيهِ الْمَوْتُ مِن كُلِّ مَكَانٍ وَمَا هُوَ بِمَيِّتٍ وَمِن وَرَائِهِ عَذَابٌ غَلِيظٌ﴾ [إبراهيم: ١٥ – ١٧]. فيحتمل (تجرّع) الدلالة على أربعة معانٍ، هي: المطاوعة، أي: جرّعه فتجرع، والتكلّف، أي: يتكلّفُ جَرْعَه، والعمل في مهلة، أي: يتناوله شيئاً فشيئاً بالجَرْع، وموافقة المجرّد، أي: جرعه، كما يقال: عدا الشيء وتعدّاه[3]. فهذه الأمثلة تظهر بوضوح إقرار المفسّر بتعدد معاني البنية واحتماليتها، وذلك عندما لا تسعفه القرائن في القطع فيما هو فيه، مما يوحي باحتراسه من الوقوع في خطأ التأويل من جهة، كما يؤكد من جهة ثانية واقعية وحيوية درسه لدلالات الأبنية الصرفية.

ومما يؤكد ذلك إقراره بتعدد دلالات البنية الواحدة مجتمعة، وذلك عندما ينسب إليها معانٍ متعددة، فالبنية الصرفيّة كثيراً ما تحمل، في ضوء القرائن دلالات كثيرة، خاصة إذا كانت إحدى تلك الدلالات المطاوعة أوالتعدية، فالأغلب أن

(١) إملاء ما من به الرحمن ١: ١٥٧.

(٢) تفسير الرازي ١٢: ١٦٨.

(٣) ينظر البحر المحيط ٥: ٤٠٢– ٤٠٣.

ترافقها دلالة أخرى. ومن ذلك: حديثهم عن معنى (تنزّل) في الآية الكريمة: ﴿وَمَا نَتَنَزَّلُ إِلاَّ بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيًّا﴾ [مريم: ٦٤]. فقد نسَب الزمخشري إلى هذا الفعل معنيي المطاوعة والتدرُّج، فقال: «التنزّل على معنيين: معنى النزول على مهل، ومعنى النزول على الإطلاق، فهو مطاوع نزّل. ونزّل يكون بمعنى أنزل، وبمعنى التدريج. واللائق بهذا الموضع هو النزول على مهل، والمراد أن نزولنا في الأحايين وقتاً غِبَّ وقت»(١).

ومن ذلك أيضاً: نسبتهم معنيي المطاوعة والتكثير إلى (التَفَعُّل) في فعل (التقلُّب) من قوله تعالى: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]. فذكروا أنّ (التقلّب) يحتمل أن يَكون مطاوع التقليب، نحو: قطّعته فتقطع، وكسّرته فتكسر، وما طاوع التكثير ففيه التكثير(٢). وفي قوله تعالى: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا أَنَّهُم مُّوَاقِعُوهَا وَلَمْ يَجِدُوا عَنْهَا مَصْرِفًا﴾ [الكهف: ٥٣] ذكر العكبري أنّ معنى (مصرفاً) يحتمل المصدر، أي: انصرافاً، واسم المكان، أي: لم يجدوا مكاناً ينصرفون إليه عنها(٣).

ونسب الرازي معنيي التشارك والتكلّف إلى (التكاثر) في الآية الكريمة: ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ [التكاثر: ١] فقال: «التكاثر: تفاعل من الكثرة، والتفاعُل يقع على أحد وجوه ثلاثة: يحتمل أن يكون بين الاثنين، فيكون مُفاعلة، ويحتمل تكلّف الفعل، تقول: تكارهت على كذا: إذا فَعَلته وأنت كاره، وتقول: تعاميت

(١) الزمخشري: محمود بن عمر – الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. دار الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٧ هـ/ ٣: ٢٨– ٢٩. وانظر الكشف والبيان ٤: ١٢٧، وتفسير الرازي ٢١: ٢٠٤.

(٢) البحر المحيط ١: ٦٠٢.

(٣) إملاء ما من به الرحمن ٢: ١٠٤.

عن الأمر: إذا تكلفت العمى عنه، وتقول: تغافلت، ويحتمل أيضاً الفعل بنفسه، كما تقول: تباعدت عن الأمر، أي: بعدت عنه، ولفظ التكاثر في هذه الآية يحتمل الوجهين الأولين، فيحتمل التكاثر معنى المفاعلة؛ لأنّه من اثنين، يقول كلّ واحد منهما لصاحبه: ﴿ **أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَرًا** ﴾ [الكهف: ٣٤] ويحتمل تكلّف الكثرة، فإنّ الحريص يتكلّف جميع عمره تكثير ماله»(١).

ولا يقتصر إقرار المفسّر باحتمال معاني البنية أكثر من معنى بالتفرد أو الاجتماع، بل قد يقرّ عندما لا تسعفه القرائن باحتمال البنية أكثر من وجه، من حيث تصنيفها ومن حيث معناها، وهذا ما نلحظه في حديث الزمخشري عن (استكان) من قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُم بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ** ﴾ [المؤمنون: ٧٦] قال الزمخشري: «فإن قلت: ما وزن استكان؟ قلت: استفعل من الكون، أي: انتقل من كون إلى كون، كما قيل: استحال، إذا انتقل من حال إلى حال. ويجوز أن يكون افْتَعَل من السكون، أُشبعت فتحة عينه»(٢). وخالفه أبو حيّان فقال: «من زعم أن استكان افْتَعل من السكون، وأن الألف إشباع ضعيف؛ لأن الإشباع بابه الشعر»(٣).

ومما احتمل عند المفسّر أكثر من بنية وأكثر من معنى كلمة (سرق) في قوله تعالى: ﴿ **يَا أَبَانَا إِنَّ ابْنَكَ سَرَقَ** ﴾ [يوسف: ٨١] قرأ بعضهم (سُرِّق) أي: نُسب إلى السرقة، واتُّهم بها(٤). وهذا ما يُلحظ في حديثهم عن (مستقر، ومستودع)

(١) تفسير الرازي ٣٢: ٧٢.

(٢) الكشاف ٣: ١٩٧– ١٩٨. وانظر تفسير الرازي ٢٣: ٩٩.

(٣) البحر المحيط ٦: ٣٨٣. وانظر المحرر الوجيز ٤: ١٥٢ وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: عبدالحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠م/ ٩: ١٧١، وإملاء ما من به الرحمن ١: ١٥٤، وابن القطاع أبو القاسم علي بن جعفر السعدي: تهذيب كتاب الأفعال لابن القوطية. ط١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م ٢/: ٦١.

(٤) معاني القرآن النحاس ٢: ١٤٤، والسمرقندي: نصر بن محمد، بحر العلوم. تحقيق: د.محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت د.ت ٢: ٢٠٦، والكشاف ٢: ٤٩٥، وتفسير الرازي ١٨: ١٥١، والبحر المحيط ٥: ٢٧٣.

من قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَنشَأَكُم مِن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ فَمُسْتَقَرٌّ وَمُسْتَوْدَعٌ قَدْ فَصَّلْنَا الآيَاتِ لِقَوْمٍ يَفْقَهُونَ ﴾ [الأنعام: ٩٨] قال الزمخشري: «من فتح قاف المستقر، كان المستودع اسم مكان مثله أو مصدراً»(١)، وقال العكبري: «"مستقَر" يقرأ بفتح القاف. وفيه وجهان: أحدهما: هو مصدر، ورفعه بالابتداء: أي: فلكم استقرار. والثاني: أنّه اسم مفعول، ويراد به المكان: أي: فلكم مكان تستقرون فيه، إما في البطون، وإما في القبور»(٢).

ولهذه الأمثلة نظائر كثيرة يتضح فيها أنّ المفسّر، إن لم تسعفه القرائن، لا يتردد في الإقرار باحتمال البنية في السياق نفسه معاني متعددة، مستقلة أو مجتمعة، بل لا يتردد في الإقرار باحتمالها أكثر من وجه في تصنيفها، وفي ذلك ما فيه من معالم الحرص على الأمانة والدقّة والواقعية في بيان المعاني القرآنية، والتأثّم من الوقوع في خطل تفسير النص القرآني في ضوء فهمه له.

٣- استدلال المفسّر بالقرائن النصيّة على معنى البنية الصرفية:

من معالم واقعية درس المفسّر للأبنية الصرفية ونصيته وحيويته استظهاره بمختلف القرائن النصية المقالية والمقامية في دراسة البناء الصرفي تصنيفاً ودلالة، وتناوله النصّي العملي هذا يقدّم مقنعاً عملياً بإمكانية دلالة البنية الصرفية نفسها في ضوء مختلف قرائن السياق على المعنى وغيره، بل ضده أحياناً، كالذي نلحظه في دلالات (أفعَل) (فعَّلَ).

فقد ذكر الصرفيون أنّ (أَفْعَل) يمكن أن تؤدي معنيين متاضدّين، نحو أشكيت الرجل أشكيه، إذا أحوجته إلى الشكاية، أو أبعدت عنه ما يشكوه(٣). وقال ابن قتيبة في باب (أفعلت وأفعلت بمعنيين متضادين): «أَطْلَبْتُ الرجل: أحوجته

(١) الكشاف ٢: ٥٠.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١: ٢٥٤.

(٣) ينظر: دقائق التصريف ص١٥٦، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه٣٩٣.

إلى الطلب... وأَطْلَبْته: أسعفته بما طلب، وأَفْزَعْت القوم: أحللت بهم الفزع، وأَفْزَعْتُهم: إذا أحْوجتهم إلى الفزع، وأَفْزَعْتُهم: إذا فزِعُوا إليك فأعنتهم، وأَوْدَعْت فلاناً مالاً: دفعته إليه وديعةً، وأَوْدَعْتُه: قبلتُ وديعته، وأَسْرَرْتُ الشيء: أخفيته وأعلنته»(١).

ودعّم المفسرون ذلك بالنص القرآني. ففي الآيتين الكريمتين: ﴿**إِنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ أَكَادُ أُخْفِيهَا**﴾ [طه: ١٥] و ﴿**وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُا الْعَذَابَ**﴾ [يونس: ٥٤] قال بعض المفسرين: معنى (أُخفيها): أظهرها، وقالوا: الإخفاء والإسرار قد توجههما العرب إلى معنى الإظهار، وقد يجوز أن يكون معنى قوله: (وَأَسَرُّوا النَّدَامَةَ): أظهروها(٢)، وقال الثعلبي: أسرّوا: أظهروا، وهو من الأضداد؛ يكون بمعنى الإخفاء والإبداء(٣)، وقال أبو عبيدة: أسررت الشيء: أخفيته، وأسررته: أعلنته، ومن الإظهار: (وأسرُّوا الندامة) أي: أظهروها(٤). وفي المفردات: «أسررت إلى فلان حديثا: أفضيت إليه في خفية، قال تعالى: ﴿**وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَى بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا**﴾ [التحريم: ٣]، وقال عز وجلّ: ﴿**تُسِرُّونَ إِلَيْهِم بِالْمَوَدَّةِ**﴾ [الممتحنة: ١] أي: يطلعونهم على ما يسرّون من مودتهم(٥).

وفي تفسير الآية الكريمة: ﴿**وَلَا تَنفَعُ الشَّفَاعَةُ عِندَهُ إِلاَّ لِمَنْ أَذِنَ لَهُ حَتَّى إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ**﴾ [سبأ: ٢٣] قُرئ (فَزَّعَ) أي: فزَّع اللهُ. قال الفراء: «من قال: فُزِّع أو فَزَّع فمعناهُ أيضاً: كُشف عنه

(١) أدب الكاتب ص ٢٢٨.

(٢) بحر العلوم ٣: ٤٣٩، وتفسير الطبري ١٨: ٢٩٠ – ٢٩١، و الكشاف ٢: ٣٥٢، والفيروز آبادي: محمد ابن يعقوب بن محمد (٨١٦)، تنوير المقباس من تفسير ابن عباس. دار الكتب العلمية، لبنان/ ص ٤٥٠.

(٣) الكشف والبيان ٨: ٩١.

(٤) اللسان (سرر).

(٥) مفردات ألفاظ القرآن ١: ٤٧٠.

الفزع (عن) تدلّ عَلَى ذلك، كما تقول: قد جُلِّيَ عنك الفزع. والعرب تقول للرجل: إنه لمُغَلَّب وهو غالب، ومغَلَّب وهومغلوب: فمن قال: مغَّلب للمغلوب يقول: هو أبداً مغلوب. ومن قال: مغلّب وهو غالب أراد قول الناس: هو مغلَّب. والمفزَّع يكون جباناً وشجاعاً، فمن جَعله شجاعاً قال: بمثله تنزل الأفزاع. ومنْ جعله جباناً فهو بَيّن. أراد: يَفزَع من كلّ شيء»[1]. وقال الطبري: العرب تستعمل "فُزِّع" في معنيين: للشجاع وللجبان[2].

ومن القرائن التي يعوّل عليها المفسّر في هذا الباب العلاقات النحوية التي تربط البنية بما قبلها وما بعدها في التركيب اللغوي، والتشكيل الصوتي المتمثل ـ أحياناً ـ في الحرص على ما يُعرف برؤوس الآيات، ومن هذه القرائن المعنى المعجمي، ومعارف المفسّر العامة والخاصة، ولاسيما الجانب العقدي والفقهي، وغير ذلك من القرائن التي استعان بها المفسّرون في تحديد معاني بعض البنى الصرفية، وهذا يعني إدراكهم عملياً لأثر مختلِف القرائن في إنتاج الدلالة العامة للنص، وفي تحديد معاني بناهم الصرفية.

فقد اتفق المفسّرون على التكثير في دلالة (غلَّق) من قوله تعالى: ﴿**وَرَاوَدَتْهُ الَّتِي هُوَ فِي بَيْتِهَا عَن نَّفْسِهِ وَغَلَّقَتِ الْأَبْوَابَ**﴾ [يوسف: ٢٣] ولكنهم اختلفوا في وجه هذا التكثير، فقد قصره بعضهم على تكثير المفعول به، مستدلاً بقرينة المفعول الجمع (الأبواب)، فذهب الطبري إلى أنّ التكثير في المفعول؛ لأنّ الأبواب كثيرة[3]، وقال الرازي: «إنما جاء (غلّقت) على التكثير؛ لأنها غلّقت سبعة

(١) الفراء: أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي نجار وعبدالفتاح شلبي، دار المصرية، مصر د.ت٢/ : ٣٦١. وانظر تفسير الطبري ٢٠: ٤٠٠.

(٢) تفسير الطبري ٢٠: ٤٠٠.

(٣) تفسير الطبري ٨: ٥٥٤ و ١٦: ٢٥.

أبواب »[1]، وذهب آخرون إلى أنّ التكثير في الفعل، فقالوا: هو تضعيف تكثير بالنسبة إلى وقوع الفعل بكلّ باب[2]، وقال الماوردي فيه وجهان: الأوّل تكثير الإغلاق، والثاني: كثرة الإيثاق[3]. وقال الراغب: « أغلقت الباب، وغلّقته على التكثير، وذلك إذا أغلقت أبواباً كثيرة، أو أغلقت باباً واحداً مراراً، أو أحكمت إغلاق باب »[4]. والمهمّ بالنسبة إلينا هنا أنّ من قصر وجه التكثير على المفعول دون الفعل اعتمد على قرينة نحوية، تمثلت في كون مفعول الفعل ( غلقت ) جمعاً.

وممّا عوّل فيه الزمخشري على العلاقات التركيبية النحوية في تحديد معنى البنية الصرفية حديثه عن معنى ( التفعُّل ) في ( تعجّل ) من قوله تعالى: ﴿ **وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ فَمَن تَعَجَّلَ فِي يَوْمَيْنِ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ وَمَن تَأَخَّرَ فَلا إِثْمَ عَلَيْهِ** ﴾ [ البقرة: ٢٠٣ ]. فقال: « تعجّل، واستعجل: يجيئان مطاوعين بمعنى عجل. يقال: تعجّل في الأمر واستعجل: ومتعديين، يقال: تعجّل الذهاب واستعجله. والمطاوعة أوفق لقوله: "وَمَنْ تَأَخَّرَ" »[5]. فالزمخشري استدل على أن معنى التعجّل هنا هو المطاوعة بما عُطف على ( مَن تعجّل ) وهو( من تأخَّر ).

وقد تكون قرينة المفسّر في ترجيح ما ينسبه إلى البنية من معانٍ طبيعةَ علاقةِ فاعلِ الفعل بما يلابسه من معطيات السياق، وهو ما نلحظه في تحديد معنى الاستفعال في ( يستبشرون ) من قوله تعالى: ﴿ **وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ * فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ وَيَسْتَبْشِرُونَ بِالَّذِينَ لَمْ**

( ١ ) تفسير الرازي ١٨ : ٩٦.

( ٢ ) البحر المحيط ٥ : ٢٩٤.

( ٣ ) الماوردي: أبو الحسن علي بن محمد، النكت والعيون. تحقيق السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت د.ت ٣ : ٢٢.

( ٤ ) مفردات ألفاظ القرآن ٢ : ١٦٠.

( ٥ ) الكشاف ١ : ٢٤٩. وانظر تفسير الرازي ٥ : ١٦٥.

﴿يَلْحَقُوا بِهِم مِنْ خَلْفِهِمْ أَلاَّ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [آل عمران: ١٦٩، ١٧٠] فقد ذكر بعضهم أنّ (يستبشرون) بمعنى المجرّد، فيُقال: بشِر واستبشر بمعنى(١). ورجّح بعضهم أن يكون لمطاوعة (أفعل)، فقال: يجوز أن يكون مطاوعاً لأفعل، وهو الأظهر؛ أي: أبشره الله فاستبشر، وإنّما كان هذا الأظهر هنا، لأنه من حيث المطاوعة يكون منفعلاً عن غيره، فحصلت له البشرى بإبشار الله له بذلك. ولا يلزم هذا المعنى إذا كان بمعنى المجرد، لأنه لا يدل على المطاوعة(٢). فمن الواضح في هذا المثال تعويل المفسّر على المعنى السياقي العام في تحديد معنى الاستفعال في الفعل (يستبشرون).

ومن ذلك: توجيه (مُضارّ) إلى اسم الفاعل، لا اسم المفعول في قوله تعالى: ﴿فَإِن كَانُوا أَكْثَرَ مِن ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصَى بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَارٍ وَصِيَّةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيم﴾ [النساء: ١٢]. فقدّروه على كسر الراء الأولى المدُغَمة أي: غير مضارّ ورثته(٣)؛ لأن المقصود في السياق هو الاحتراس من أن يُضر الموصي ورثته.

ومن القرائن التي يعول عليها المفسّر في تصنيف البنية الصرفية وتحديد معناها معرفته بالموصوف بهذه البنية في سياق استعمالها، وهو ما نلحظه في حديثهم عن (ضائق)، من قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضَ مَا يُوحَى إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢]. فالوصف (ضائِق) جاء في الظاهر على زنة الفاعل. والصفة المشبهة تأتي في العربية على زنة فاعل فيما قصد به ثبوت الصفة، فيما وصف بها، كغصن باسق. ولكن لما كان المقصود بضائق هنا لا يناسبه ثبات ما وصف به

(١) المحرر الوجيز ٣: ٨٧ والدر المصون ٣: ٤٨٧.

(٢) البحر المحيط ٣: ١١٩. وانظر تفسير الرازي ٩: ٧٧، ومفردات ألفاظ القرآن ١: ٩١.

(٣) ينظر تفسير الطبري ٨: ٦٤، ومعاني القرآن للنحاس ٢: ٣٨، والكشف والبيان ٣: ٢٧٠، والكشاف ١: ٤٨٦.

جعلها المفسّرون اسم فاعل دالا على الحدوث، قال الزمخشري: «فإن قلت: لم عدل عن ضيّق إلى ضائق؟ قلت: ليدلّ على أنه ضيق عارض غير ثابت؛ لأنّ رسول اللّه ﷺ كان أفسح الناس صدراً. ومثله قولك: زيد سيد وجواد، تريد السيادة والجود الثابتين المستقرّين، فإذا أردت الحدوث قلت: سائد وجائد»(١). وقال ابن عطية: «عبّر بـ(ضائق) دون ضيّق للمناسبة في اللفظ مع (تارك) وإن كان ضيّق أكثر استعمالاً؛ لأنه وصف لازم، و(ضائق) وصف عارض، فهو الذي يصلح هنا»(٢).

وخلافاً لما في هذا المثال جعل الطبري في المثال التالي ما جاء على زنة (فاعل) مبالغة اسم فاعل، لا اسم فاعل، مستظهراً في ذلك بالتشكيل الصوتي للقرآن الكريم، وذلك في الحديث عن (نخرة) من قوله تعالى: ﴿**يَقُولُونَ أَئِنَّا لَمَرْدُودُونَ فِي الْحَافِرَةِ * أَءِذَا كُنَّا عِظَامًا نَّخِرَةً**﴾ [النازعات: ١٠، ١١] فقد قرئ نخِرة وناخرة، يقال: نَخِرَ العظم فهو نَخِر وناخر، كقولك: طَمِع فهو طمعٌ وطامع. وفَعِل أبلغ من فاعل، والنخِر هو البالي الأجوف الذي تمر فيه الريح فيسمع له نخير(٣). و(نَخِرَة) هنا بناءُ مُبالغة، والمعنى شديدة البلى(٤). قال الفراء: «الناخرة والنخِرة سواء في المعنى، بمنزلة الطامع والطمِع، والباخل والبخِل. وقد فرق بعض المفسّرين بينهما، فقال: النخرة: البالية، والناخرة: العظم المجوف الذي تمر فيه الريح فينخر»(٥). وعلّق الطبري على ما قاله الفراء فقال: «وأفصح اللغتين عندنا وأشهرهما عندنا (نَخِرَةً)، بغير ألف، بمعنى: بالية، غير أن رؤوس الآي قبلها وبعدها جاءت بالألف، فأعجب إليّ لذلك أن تُلْحق ناخرة بها؛ ليتفق هو وسائر

(١) الكشاف ٢: ٣٨٢. وانظر تفسير الرازي ١٧: ١٥٥.

(٢) المحرر الوجيز ٣: ١٥٤.

(٣) الكشاف ٤: ٦٩٤.

(٤) ينظر الكفوي: أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٨م / ١: ٩١٥.

(٥) معاني القرآن للفراء ٣: ٢٣١. وانظر تفسير الرازي ٣١: ٣٤.

رؤوس الآيات، لولا ذلك كان أعجب القراءتين إليّ حذف الألف منها»(١).

وقال تعالى: ﴿فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكُرٍ﴾ [القمر: ٦] والنُكُر: المُنكَر الفظيع الذي تنكره النفوس؛ لأنها لم تعهد بمثله، وهو هول يوم القيامة(٢). وقال الخليل: النُكُر: نعت للأمر الشديد، والرجل الداهية(٣). وقرئ: (نُكْر) بالتخفيف، وذهب أكثر المفسرين إلى أنّهما لغتان بمعنى واحد(٤). قال الرازي: يقال: رُشُد ورُشْد، مثل نُكُر ونُكْر، كما يقال: سُقُم وسُقْم، وشُغُل وشُغْل، وبُخُل وبُخْل، وعُدُم وعُدْم. وهي لغات في معنى واحد(٥). وردّ بعضهم سبب اختيار بناء دون غيره إلى موافقة رؤوس الآي. قال الفراء: «كأنّ القرآن نزل على ما يستحبّ العرب من موافقة المقاطع»(٦)، وقال الرازي: «ألا ترى أنّه قال في سورة اقتربت الساعة (إِلَى شَيءٍ نُكُرٍ) فثقّل، لأنّ آياتها مثقّلة، وقال في موضع آخر: ﴿وَعَذَّبْنَاهَا عَذَابًا نُّكْرًا﴾ [الطلاق: ٨] وأجمع القرّاء على تثقيل الأول وتخفيف الثاني؛ ليوافق كل منهما ما قبله»(٧).

ولهذا المثال نظائر كثيرة في كتب التفسير، يتضح فيها تعويل المفسّر على التشكيل الصوتي القرآني المتمثل في المحافظة على رؤوس الآيات في تفسير اختيار النص القرآني لبنية صرفية دون غيرها مما يشترك وإيّاها في الدلالة على المعنى الصرفي نفسه.

(١) تفسير الطبري ٢٤: ١٩٥. وانظر تفسير الماوردي ٦: ١٩٥، والمحرر الوجيز ٥: ٤٣٢.

(٢) الكشاف ٤: ٤٣٢، وبحر العلوم ٣: ٣٥٠، و الكشف والبيان ٩: ١٦٢.

(٣) المحرر الوجيز ٥: ٢١٣.

(٤) ينظر ابن خالويه: الحسين بن أحمد أبو عبد الله – الحجة في القراءات السبع، الطبعة الرابعة، تحقيق د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ١٤٠١ هـ. ص ٣٣٧، ومعاني القرآن للفراء ٣: ٢٢٤، وبحر العلوم ١: ٣٥٠، وتفسير الرازي ٢١: ١٢٨ وص ١٣٧، وإملاء ما من به الرحمن ٢: ٢٤٩.

(٥) تفسير الرازي ٢١: ١٢٨ و ١٣٧.

(٦) معاني القرآن للفراء ٣: ٢٢٤.

(٧) تفسير الرازي ٣٠: ٢٤٦.

وقد تكون قرينة المفسّر في تفسير معنى البنية الصرفية من معارفه العامة المتمثلة في أسباب النزول، وهذا ما فعله بعضهم في تفسير معنى ( فعَّال ) في ( حلاف، وهمَّاز، ومشاء ) في قوله تعالى: ﴿ **وَلَا تُطِعْ كُلَّ حَلَّافٍ مَهِينٍ * هَمَّازٍ مَشَّاءٍ بِنَمِيمٍ * مَنَّاعٍ لِلْخَيْرِ مُعْتَدٍ أَثِيمٍ** ﴾ [ القلم ١٠-١٢ ]. ففي سبب اختيار بنية فعّال للدلالة على تلك الصفات، التي وردت في سياق النهي عن إطاعة من اتصف بها، وهي تفيد المبالغة والتكثير، وذلك قد يشعر بعدم النهي عن إطاعة من يحلف ويهمز ويمشي بالنميمة ولم يكثر منها، ولم يستخدم صيغة اسم الفاعل التي لاتدلّ على تكثير الفعل، قال بعضهم: إنّ في استعمال بناء ( فعَّال ) تعريضاً أقرب إلى التخصيص ببعض الأشخاص، الذين نزلت هذه الآية فيهم، ودلّ على ذلك اجتماع تلك الصفات فيهم. وأكثر الأقوال أنّها نزلت في الوليد بن المغيرة(١).

قال أبو حيّان: إنّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ تابع في أوصافه والخبر عنه حتى فُهم أنه يشير إلى شخص بعينه، وإن كان اللفظ عاما(٢). فعوَّل من ذكر ذلك كما نلحظ على قرينة تاريخية تتمثل بأسباب النزول في تحديد معنى البنية وتفسيره.

وقد يكون مرجح المفسّر في تصنيف البنية الصرفية وتحديد معناها قرينة عقلية نصية، من قبيل تفسير القرآن بالقرآن، وهو ما كان من الرازي في ( حفيظ ) من الآية الكريمة ﴿ **قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ** ﴾ [ ق: ٤ ]؛ إذ يحتمل أن يكون بمعنى المحفوظ، أي: محفوظ من التغيير والتبديل والضياع، ويحتمل أن يكون بمعنى الحافظ، أي: حافظ لما أودعه وكُتب فيه(٣).

(١) بحر العلوم ٣: ٤٩٢، والكشف والبيان ١٠: ١٢، وتفسير الماوردي ٦: ٦٥، والكشاف ٤: ٥٨٧، والمحرر الوجيزه: ٣٤٧، وتفسير الرازي ٣٠: ١٧٥.

(٢) البحر المحيط ٨: ٥٠٩. وانظر الكشاف ٤: ٥٨٦، والزركشي: محمد بن عبد الله ( ٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تح محمد أبو الفضل إبراهيم ط ١، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركائه ١٩٥٧م، ١: ١٧٩.

(٣) ينظر مفردات ألفاظ القرآن ١: ٢٤٧، والكشاف ٤: ٣٨٠، وتفسير الرازي ٢٨: ١٣٢.

أمّا الرازي فقد رجَّح الاحتمال الثاني، لوجهين: «أحدهما أن الحفيظ بمعنى الحافظ وارد في القرآن. قال تعالى: ﴿وَمَا أَنَاْ عَلَيْكُمْ بِحَفِيظ﴾ [الأنعام ١٠٤] وقال تعالى: ﴿اللَّهُ حَفِيظٌ عَلَيْهِمْ﴾ [الشورى٦]، ولأنّ الكتاب على ما ذكرنا للتمثيل فهو يحفظ الأشياء وهو مستغن عن أن يُحفظ»(١).

من خلال ما تقدم يتبين تعويل المفسّر على مختلف القرائن السياقية النصية في تصنيف البنى الصرفية، وفي تحديد معانيها، مما يشعر بحيوية الدرس الصرفي عند المفسّرين وواقعيته ووظيفيته، بقدر ما يشعر بتمايز دلالات مختلف العناصر اللغوية الصوتية والصرفية والنحوية والسياقية العامة وتكاملها.

على أن ذلك لاينفي عن بعضهم أحياناً في تحديد المعاني الصرفية عدم التمييز بين الدلالة الصرفية والدلالة النحوية الأسلوبية، أو الدلالة المعجمية، مما ولّد لدى بعضهم معاني صرفية لبعض البنى ليست فيما يبدو من دلالات بعض الأبنية، أو ليست من المعاني الصرفية أصلاً، ومن هذا القبيل الدعاء، وهو مفهوم أو مقولة أو وظيفة تركيبية أسلوبية لا صرفية، ومع ذلك نسب بعضهم هذا المعنى إلى بعض البنى الصرفية، كما فعلوا في الحديث عن معاني (أفْعَلَ) ففي قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعْسًا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ [محمد٨] قال الفراء: «كأنه قال: فأتعسهم الله وأضل أعمالهم؛ لأنّ الدعاء قد يجرى مجرى الأمر والنهي، ألا ترى أنّ (أضلّ) فِعلٌ، وأنها مردودة على التعس، وهو اسم؛ لأن فيه معنى أتعسهم»(٢).

وقال ابن عطية في تفسير قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهُمْ﴾ [التوبة ٤٣]: (عَفَا اللَّهُ عَنْكَ) استفتاح كلام، كما تقول: أصلحك الله وأعزك الله(٣)،

(١) تفسير الرازي ٢٨: ١٣٢.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣: ٥٨. وانظر تفسير الطبري ٢٢: ١٦١، وانظر الكشاف ٤: ٣١٨، والكشف والبيان ٩: ٣١.

(٣) المحرر الوجيز ٣: ٣٨.

وقال الرازي: إذا قيل: أصلح الله فلاناً، فالأظهر فيه ما يتصل بالدِّين[1]. وقال الطبري: أعفاك الله، بمعنى الدعاء لمن دعا له بأن يُعْفيه من السوء[2]. وقال بعضهم في تفسير الآية الكريمة: ﴿لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ﴾ [البقرة٢٢٥] هو دعاء الحالف على نفسه كقوله: أعمى الله بصري إن لم أفعل كذا، وأخرجني من مالي إن لم أرك غداً[3].

ففي هذه النقول ما قد يفهم من أحاديث أصحابها أن الدعاء معنى صرفيٌّ خُصَّ به بعض البنى كـ(أفعل، وفاعل) دون غيرها. والراجح أن الدعاء مفهوم أو أسلوب تركيبي نحوي، لا يختص ببنية فعلية دون أخرى، فكثير من البنى الصرفية الفعلية مؤهلة للتعبير عن هذا المعنى، مما ينأى به عن أن يكون معنى صرفياً خاصّاً ببنية فعلية دون غيرها، بل ربّما عبّر عنه بالجملة الاسمية. لذلك دُرس مفهوم الدعاء بتراكيبه الفعلية والاسمية ضمن الأساليب الإنشائية في النحو العربي[4]، مما يوحي أنه ليس من الدقة جعله معنى لبعض البنى الصرفية.

ويلحظ أحيانا عدم تمييز بعضهم بين المعنى الصرفي والمعنى المعجمي، فينسبون إلى البنية معنى معجميّاً لاصرفيّاً، فقد ذكر بعضهم من معاني (افتعل) الاختيار، نحو: انتقى واصطفى واختار وانتخب[5]. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [البقرة١٣٠] قال ابن عطية: «معناه تخيّر الأصفى...ومعنى هذا الاصطفاء أنه

(١) تفسير الرازي ٢٢: ١٨٨.

(٢) تفسير الطبري ١٤: ٢٠٨، وانظر أحكام القرآن للجصاص ٤: ٢٩٩.

(٣) بحر العلوم ١: ٤٣٧، ومعاني القرآن النحاس ١: ١٨٩، والمحرر الوجيز ١: ٣٠١، والكشف والبيان ٢: ١٦٦.

(٤) ينظر هارون: عبد السلام. الأساليب الإنشائية في النحو العربي١٦. الطبعة الثانية. مكتبة الخانجي القاهرة ١٩٧٩م.

(٥) شرح ابن عقيل ٤: ٢٦٤، والبحر المحيط ١: ١٥٦، والهمع ٣: ٢٥٦.

نبّأه واتخذه خليلاً»[١]. وقال أبو حيّان مثل ذلك وأضاف: جاء الافتعال منه متعدياً، ومعنى الافتعال هنا: التخيّر، وهو أحد المعاني التي جاءت لافتعل[٢].

والذي يبدو لي أنّ معنى الاختيار الذي نُسب إلى صيغة (افتعل) هو معنى لغويّ لا صرفيّ، لأنّ المعنى المعجمي للأفعال التي تفيد هذا المعنى ينطوي تحت معنى الاختيار، ولو لم تكن على هذه الصيغة؛ لأنّها تدلّ على شيء حسن مرغوب فيه. فبالكشف عن المعنى اللغوي لكلّ من الأفعال (اختار، واصطفى، وانتخب، واجتبى، وانتقى) تبيّن ما يأتي: الخَيْرُ ضد الشر، وخار الشيءَ واختاره: انتقاه، والاختيار: الاصطفاء، وكذلك التَّخَيُّر[٣] والصَّفْوُ والصَّفَاءُ نَقيضُ الكَدَرِ، وصَفَّيْتُه أَنَا تَصْفِيَةً، وصَفْوَةُ كُلِّ شيءٍ خالِصُهُ، واسْتَصْفَى الشيءَ واصْطَفاه: اختارَهُ، والاصْطِفاءُ: الاخْتِيارُ، افْتِعالٌ من الصَّفْوَة[٤] وانْتَخَبَ الشيءَ: اختارَه، والنُّخْبَةُ: ما اختاره منه، ونُخْبةُ القَوم ونُخَبَتُهم: خِيارُهم، والانتخابُ: الاختيارُ والانتقاء[٥] وجَبَى الخراجَ والماء والحوضَ يَجْبَاهُ ويَجْبيه: جَمَعَه، والاجْتِباءُ: افتعال من الجِباية، وهو استخراج الأَموال من مَظانها[٦] والنُّقاوةُ: أَفضلُ ما انتَقَيْتَ من الشيء، وأَنقاه وتَنَقَّاه وانْتَقاه: اختاره، ونَقَوةُ الشيء: خِيارُه، يكون ذلك في كل شيء، والانْتِقاءُ الاختيار، والتّنَقِّي: التَّخيُّر وانْتَقَيْتُ الشيء: إِذا أَخذت خِياره[٧].

(١) المحرر الوجيز١: ٢١٢، وانظر تفسير الماوردي٤: ٤٧٣، والبغوي: الحسين بن مسعود (٥١٦هـ)، معالم التنزيل. تحقيق عثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، الطبعة الرابعة، دار طيبة، الرياض ١٤١٧هـ – ١٩٩٧ م/ ٢: ٢٨ ومفردات ألفاظ القرآن١: ٥٨٥.

(٢) ينظر البحر المحيط ١: ٥٤٥.

(٣) اللسان (خير).

(٤) اللسان (صفا).

(٥) اللسان (نخب).

(٦) اللسان (جبي).

(٧) اللسان (نقا).

فيلحظ أنّ المعنى اللغوي للأفعال السابقة هو الذي يفيد معنى الاختيار، سواء استُعملت فيه صيغة (افتعل) أم غيرها، وأعتقد أنّ هذا المعنى نسب إليها دون غيرها؛ لأنّها الأكثر استعمالاً لإفادته والتعبير عنه. وهذا يدعونا إلى تأكيد أنّ المعنى الصرفي تؤثر فيه عناصر عدة، من أهمها المعنى اللغوي للكلمة.

**ثالثا- أثر العامل العقدي والفقهي في تصنيف البنى وتحديد دلالاتها**

لمّا كانت معاني القرآن الكريم المرتكز الأساس في تكوين عقيدة المسلم ومعرفة أحكام دينه، كان طبعيّاً أن يكون لعقيدة المفسّر وانتمائه الفقهي ظلالٌ كثيفة على تصنيفه بعض البنى الصرفية، وعلى تحديد دلالتها تحديداً قد يقوم على شيء من الافتعال أو التكلّف، وصل إلى ردٍّ بعضهم قراءة جاءت ببنية لا تتفق دلالاتها الصرفية وانتماءه العقدي.

وقد يتجلى أثر الجانب العقدي في هذا الباب بتوجيه البنية الصرفية وجهة تتناسب وتصورات المفسّر للذات الإلهية، أولبعض الأنبياء، أو تناسب الحكم الفقهي الذي يراه هذا المفسّر. ومن توجيه المفسّر لدلالة البنية توجيهاً يناسب تصوّره للذات الإلهية ما كان من المفسّرين في الدلالة الصرفية للفعل (أَغْفَلَ)، من قوله عزّ وجلّ: ﴿**وَلَا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا وَاتَّبَعَ هَوَاهُ**﴾ [الكهف٢٨]. فمن الملحوظ أنّ همزة (أغفل) يمكن أن تكون للتعدية والتصيير، أو الوجدان فقط، وفي ذلك خلاف بين المفسّرين تبعاً لمذاهبهم العقديّة. فحرص القدريّة وخصوصاً المعتزلة على أنّ الهمزة تفيد معنى الوجدان، فقال الزمخشري (المعتزليّ المذهب): إنّ معنى (أغفلنا قلبه): «وجدناه غافلاً، كقولك: أجبنته وأفحمته وأبخلته، إذا وجدته كذلك، أو من أغفل إبله: إذا تركها بغير سمة»[1]، وهذا ينسجم ومذهبه

(١) الكشاف ٢: ٧١٨. وقال ابن المنير في الحاشية: قوله: «غافلاً عن الذكر بالخذلان» يتحاشى بذلك عن خلق الغفلة في قلبه، لأن الله لا يخلق الشر عند المعتزلة، وأهل السنة على خلاف ذلك.

الذي يرفض إضافة أفعال من قبيل الإغفال والإضلال والتكفير وما شابهها إلى الله جلّ وعلا؛ لأنّ الأفعال جارية من قِبَل المخلوق، وهو الذي يُحدثها، واللهُ عزّ وجلّ هو الذي أقدره عليها.

وأمّا عند أهل السنة، الذين يؤمنون بأنّ الله خالق كلّ شيء، يهدي من يشاء، ويضلّ من يشاء، فإنّ الإغفال من الله، ولا حرج في مذهبهم في إضافة الأفعال إلى الله تبارك وتعالى. قال الرازي: «احتج أصحابنا بهذه الآية على أنه ـ تعالى ـ هو الذي يخلق الجهل والغفلة في قلوب الجهّال... والأصل جعل هذا البناء حقيقة في الإيجاد، لا في الوجدان»(١). فأهل السنة يقولون: إن الله تعالى أغفله حقيقة، وهو خالق الغفلة فيه(٢). ومن ثم فإنّ الهمزة للتعدية.

وربما حمل تنزيه بعض المفسّرين الذات الإلهية عما لايرون نسبته إليه على القول بمعان صرفية لبعض البنى لا يقرّها الكثير من الأئمة صرفيين ولغويين ومفسِّرين، وهو ما نلحظه في حديثهم عن إفادة (أفعلَ) معنى (التسمية) ويسمّيها بعضهم النسبة نحو: أخْطَأْتُه، أي: سَمَّيْتُه مخطئاً ونسبته إلى الخطأ. قال ابن سيده: الباب في الدعاء والتسمية فَعَّلت، وقد أدخلوا عليه أفعَلْت(٣). وذكر ابن عصفور هذا المعنى لأفعل، فقال: والتسمية كقولك: أكفرته وأخطأته، أي: سمّيته كافراً ومخطئاً(٤).

وقال تعالى: ﴿ **وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا** ﴾ [ البقرة٢٦ ] ذهب قوم إلى أنّ همزة (أضلّ) تفيد التسمية بالضلال، فيقال: أضلّه، أي: سماه ضالاً، وحكم عليه به، كقولهم: أكفر فلان

(١) تفسير الرازي ٢١: ٩٩.

(٢) ينظر إملاء ما من به الرحمن ١: ٣٩٤ والبحر المحيط ٦: ١١٤.

(٣) المخصص ٣: ٣٩٨. وانظر الكتاب ٤: ٥٨.

(٤) الممتع ١٢٨.

فلاناً: إذا سماه كافراً، وهذا طريق المعتزلة؛ لأنّ الإضلال، على مذهبهم، لايجوز أن ينسب إلى الله؛ لأن الله ـ تعالى ـ لا يُضلّ أحداً[١]. قال الزمخشري: «إسناد الإضلال إلى اللّه تعالى إسناد الفعل إلى السبب»[٢]. وقال السمرقندي فيما ذهب إليه المعتزلة: «هو خلاف جميع أقاويل المفسّرين، وهو غير مستعمل في اللغة أيضاً، لأنه يقال: ضلّله إذا سمّاه ضالاً ولا يقال: أضله إذا سمّاه ضالاً، ولكن معناه ما ذكره المفسّرون أنه يخذل به كثيراً من الناس مجازاة لكفرهم»[٣]. وقال المؤدّب: "تأوّلَ رجل من أهل القَدَر (يُضلّ) من طريق النسبة، أي: ينسب من يشاء إلى الضلالة، ويسمّي من يشاء ضالّا. وليس كما تأوّل. والعرب لا تعرف: (أفعلت الرجل): نسبته إلى الفعل ولا سمّيته به"[٤].

وذهب آخرون إلى أنّ الهمزة تفيد الجعل والتصيير، ولا مانع عقديّ عندهم من إضافة الإضلال إلى الله سبحانه وتعالى، فهو كما خلق الهداية خلق الإضلال؛ فأضلّ قوماً بصرف اختيارهم الخبيث وتوجيه قدراتهم بحسب استعدادهم السيء[٥]. وذكر الرازي في معنى (أضلّ) عدة أوجه، منها: جواز إضافة الإضلال إلى الله تعالى على معنى أن الكافرين ضلّوا بسبب الآيات المشتملة على الامتحانات، ولا مانع عقديّ في ذلك عند أهل السنة؛ ومن ثمّ فإنّ الهمزة

(١) ينظر بحر العلوم ١: ٣١ و تفسير الرازي ٢: ١٢٦ – ١٣٦. فقد فصّل الرازي القول في هذه المسألة وأبرز الخلاف بين المذاهب، وخاصة بين الجبرية والقدرية.

(٢) الكشاف ١: ١١٨). وكتب ابن المنير في حاشية هذه الصفحة راداً على كلام الزمخشري: «جرى على سنة السببية في اعتقاد أن الاشراك باللّه وأن الإضلال من جملة المخلوقات الخارجة عن عدد مخلوقاته عز وجل، بل من مخلوقات العبد لنفسه على زعم هذه الطائفة – تعالى اللّه عما يقول الظالمون علواً كبيراً.. وما أشنع تصريحه بأن اللّه سبب الإضلال لا خالقه... وإسناد الفعل للّه عز وجل مجاز لا حقيقة».

(٣) بحر العلوم ١: ٣١.

(٤) دقائق التصريف ص ١٥٥.

(٥) ينظر المحرر الوجيز ١: ١١٢ وتفسير الرازي ٢: ١٣٠.

للتعدية، وذكر وجهاً آخر فقال: الإضلال هو التسمية بالضلال، فيقال: أضلّه، أي: سمّاه ضالاً وحكم عليه به، وأكفر فلان فلاناً إذا سماه كافراً. وهذا الوجه مما ذهب إليه قطرب وكثير من المعتزلة. ومن أهل اللغة من أنكره، وقال: إنما يقال ضلّلته تضليلاً إذا سميته ضالاً، وكذلك فسّقته وفجّرته إذا سمّيته فاجراً فاسقاً(١).

وقال أبو علي الفارسي في (يغلّ): هو من أغل أي نُسب إلى الغلول. وقيل له: غللت كقولهم: أكفر الرجل، نُسب إلى الكفر(٢). وجاء في اللسان: «أَغْفَلْتُ الرجل أَصبْتُه غافلاً وعلى ذلك فسر بعضهم قوله عز وجل: ﴿**وَلا تُطِعْ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا**﴾ [الكهف ٢٨] وسئل أَبو العباس عن هذه الآية فقال: مَنْ جَعَلْناه غافلاً وكلام العرب أكثرُه أَغْفَلْته سمّيته غافلاً، وأَحْلَمْتُه سمّيته حَليماً»(٣).

ومما تقدّم يمكن أن نلاحظ أنّ معنى التسمية الذي نسبه بعض المفسّرين لـ(أفْعَل) في بعض الاشتمالات القرآنية لم يقرّ به كثير من اللغويين والصرفيّين والمفسّرين. ومَن ذكره من المفسّرين أراد صرف دلالة (أفْعَل) عن معنى ينزه الذات الإلهية عنه.

وقد يتحاشى المفسّرون عامة حمل البنية على ما يوحي به ظاهرها من معنى، ينزهون الذات الإلهية عن الاتصاف به، كتحاشيهم فهم نسبة الظلم قلّ أو كثر إلى الله تعالى في قوله عزّ وجلّ: ﴿**مَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ [فصلت٤٦] فمّما قيل في توجيه معنى التكثير الذي تدلّ عليه صيغة المبالغة (ظلاّم) أنَّ العبيد كثيرون، أو أنّ العذاب من العِظم بحيث لولا الاستحقاق لكان المعذِّب بمثله ظلاّماً بليغ الظلم متفاقمه(٤). ولكن مثل هذه

(١) ينظر تفسير الرازي ٢: ١٣٠ – ١٣١.

(٢) البحر المحيط ٣: ١٠٦.

(٣) اللسان (غفل).

(٤) الكشاف ٢: ٢٢٩ وإملاء ما من به الرحمن ١: ١٦٠.

التوجيهات لا تنفي نسبة الظلم في الظاهر، وهو ما حاول توضيحه الرازي، فقال «إنّ استعمال صيغة فعّال يفيد نفي كونه ظلاّماً. ونفي الصفة يوهم بقاء الأصل، فهذا يقتضي ثبوت أصل الظلم. أجاب القاضي[1] عنه بأنّ العذاب الذي توعّد بأن يفعله بهم لو كان ظلماً لكان عظيماً، فنفاه على حدّ عظمه لو كان ثابتاً، وهذا يؤكد ما ذكرنا أن إيصال العقاب إليهم يكون ظلماً لو لم يكونوا مذنبين»[2].

وأوّل الزمخشري ذلك فقال: «المنفي إرادة الظلم، لأنّ من كان عن إرادة الظلم بعيداً، كان عن الظلم أبعد. وحيث نكر الظلم، كأنّه نفى أن يريد ظلماً ما لعباده»[3]. وهو بهذا يعبّر عن مذهب المعتزلة من أنه تعالى لا يفعل الشر ولا يريده، وأن الإرادة بمعنى الرضا. وللمفسرين عامة توجيهات أخرى لمعنى (ظلام) في هذه الآية تنأى عن نسبة الظلم إلى الله تعالى لتنزهه جلّ وعلا عن أن يكون الظلم منه[4].

(١) هو الباقلاني أبو بكر، محمد بن الطيب بن محمد ، فقيه بارع، ومحدث حجة، من كبار علماء الكلام، متكلم على مذهب أهل السنة والجماعة وطريقة الأشعري توفي سنة ٤٠٣هـ. ينظر الزركلي خير الدين ابن محمود: الأعلام. ط ١٥، دار العلم للملايين، بيروت ٢٠٠٢ م/ ٦: ١٧٦.

(٢) تفسير الرازي ٩: ٩٨.

(٣) الكشاف ٤: ١٦٥.

(٤) ينظر القرطبي محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: هشام سمير البخاري ، دار عالم الكتب، الرياض ٢٠٠٣ م/ ١٥: ٣٧٠ و ابن عادل عمر بن علي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبدالموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م ١٠/ : ٣٧٣، وابن عاشور محمد الطاهر: التحرير والتنوير. دار سحنون للنشر والتوزيع ، تونس ١٩٩٧/ ٢٨: ٣٢٧. وفصّل الزركشي القول في مسألة النفي الداخل على صيغة مبالغة، وعدّ ذلك من المشكل ، وأورد: في الردّ على من قال أنه لا يلزم من نفي الظلم بصيغة المبالغة نفي أصل الظلم أقوالاً كثيرة، أحدها: أن ظلاّماً وإن كان يراد به الكثرة لكنه جاء في مقابله العبيد وهو جمع كثرة إذا قوبل بهم الظلم كان كثيراً. الثاني أنه نفى الظلم الكثير فينتفي القليل ضرورة لأن الذي يظلم إنما يظلم لانتفاعه بالظلم فإذا ترك الظلم الكثير مع زيادة ظلمه في حق من يجوز عليه النفع كان الظلم القليل في المنفعة أكثر. الثالث أنه على النسب، أي ذا ظلم كبزاز وعطّار. الرابع أن فعّالا قد جاء غير مراد به الكثرة. الخامس أن أقل القليل لو ورد منه سبحانه وقد جلّ عنه لكان كثيراً لاستغنائه عنه. السادس: أن نفي المجموع يصدق بنفي واحد ويصدق بنفي كل واحد ويُعيّن الثاني في الآية للدليل الخارجي، وهو قوله إن الله لا يظلم مثقال ذرة.=

ولهذه الأمثلة نظائر[1] تظهر بوضوح تمثّل أثر الجانب العقدي في توجيه المعنى الصرفي بالحرص على تنزيه الذات الإلهية عن الاتصاف بما لا يليق بها.

وقد يتمثل ذلك بحرصهم على تنزيه أنبياء الله عما لا يليق بهم من الصفات، كما في قوله تعالى: ﴿فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ﴾ [آل عمران ٣٩] اختلف المفسّرون في دلالة (حصور) فيما إذا كانت بمعنى اسم المفعول، أي: (محصور) أو مبالغة اسم الفاعل، أي: شديد الحصر، وملخص أقوالهم ما ذكره الرازي، قال: «لهم قولان، أحدهما: أنه كان عاجزاً عن إتيان النساء... فعلى هذا "الحصور" فعول بمعنى مفعول، كأنّه قال: محصور عنهن، أي: محبوس، ومثله: ركوب بمعنى مركوب، وحلوب بمعنى محلوب. وهذا القول عندنا فاسد؛ لأنّ هذا من صفات النقصان، وذِكرُ صفة النقصان في معرض المدح لا يجوز، ولأنّه على هذا التقدير لا يستحق به ثواباً ولا تعظيماً. والقول الثاني- وهو اختيار المحققين- أنّه الذي لا يأتي النساء لا للعجز بل للعفة والزهد، وذلك لأنّ الحصور هو الذي يَكثُر منه حصر النفس ومنعها، كالأكول الذي يكثر منه الأكل، وكذا الشروب والظلوم والغشوم... وعلى هذا، الحصور بمعنى الحاصر فعول بمعنى فاعل»[2]. فواضح في

= السابع: أنه أراد ليس بظالم ليس بظالم فجعل في مقابله ذلك وما ربك بظلام. الثامن: أنه جواب لمن قال ظلام والتكرار إذا ورد جواباً لكلام خاص لم يكن له مفهوم كما إذا خرج مخرج الغالب. التاسع: أنه قال: بظلام لأنه قد يظن أن من يعذب غيره عذاباً شديداً ظلاّم قبل الفحص عن جرم الذنب. العاشر: أنه لما كان صفات الله تعالى صيغة المبالغة فيها وغير المبالغة سواء في الإثبات جرى النفي على ذلك. الحادي عشر: أنه قصد التعريض بأن ثمة ظلاّماً للعبيد من ولاة الجور. ومعلوم أن المراد بنفي المبالغة في الآية هو نفي الظلم من أصله عن الجميع. البرهان ٢: ٥١١- ٥١٤ وانظر الشنقيطي، محمد الأمين. أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. تحقيق مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر للطباعة والنشر، بيروت ١٩٩٥م/ ٧: ٣٢-٣٣.

(١) من ذلك نأيهم بصيغة (فاعل) عن معنى المشاركة في حال نسبته إلى الذات الإلهية، لأنه عقدياً لا يشاركه أحد في شيء، وللسبب نفسه نأوا بصيغة (تفاعل) عن معنى التشارك في هذه الحالة.

(٢) تفسير الرازي ٨: ٣٣.

هذا المثال أن الحرص على وصف النبي بما يليق به هو الفيصل في توجيه صيغة (فَعُوْل) إلى معنى اسم الفاعل لا اسم المفعول مع احتمالها مجردة عن السياق لكلا المعنيين، ولئلا يوصف النبي يحيى -عليه السلام- بما لا يليق به عند المفسّر.

ونأى بعض المفسّرين بصيغة المبالغة (عصيٍّ) عن الدلالة على الكثرة والمبالغة، وذلك في قوله تعالى: ﴿ **يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا * وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا وَزَكَاةً وَكَانَ تَقِيًّا * وَبَرًّا بِوَالِدَيْهِ وَلَمْ يَكُنْ جَبَّارًا عَصِيًّا** ﴾ [ مريم١٢-١٤ ] فقد ذكر بعض المفسّرين كالأخفش والسمرقندي أنّ عصيّاً جاءت على هذه الصيغة ولا تحمل معنى المبالغة، فهي بمعنى العاصي. قال السمرقندي: العصيّ والعاصي واحد(١). أما الطبري: فقد حمل عصيّاً هنا على النسبة، فقال: «العصيّ هو ذو العصيان، كما العليم ذو العلم، وقد قال قوم من أهل العربية: العصيّ: هو العاصي، والعليم هو العالم، والعريف هو العارف»(٢). فالملاحظ هنا نأي المفسّر عن تحميل (عصيٍّ) هذه الصيغة معنى المبالغة والتكثير، وتحميلها معنى اسم الفاعل أو معنى النسبة فقط؛ لأن نفي تكثير العصيان عن النبي، لا ينفي عنه العصيان نفسه، وهذا ما لا يليق به. مما يوضّح أثر العامل العقدي في تناول المفسّرين للبنى الصرفية القرآنية ودلالاتها.

ومن ذلك ما كان من بعض المفسّرين تجاه الفعل(سنقرئك) من قوله تعالى: ﴿ **سَنُقْرِئُكَ فَلا تَنْسَى** ﴾ [ الأعلى٦ ]. فقد ذهب بعضهم إلى أنّ الهمزة في (أقرأ) للإعانة والتمكين(٣)، أي: يوفقك الله للطريقة التي هي أيسر وأسهل(٤). وتأكيدهم لمعنى الإعانة والتمكين في الفعل (نقرئ) وإغفالهم لمعنى التعدية البالغ

(١) بحر العلوم ٢: ٣٧٠ وانظر معاني القرآن للأخفش ٣: ٢.

(٢) تفسير الطبري ١٨: ٢٠٤.

(٣) ينظر الكشاف ٤: ٧٣٨، والمحرر الوجيز ٥: ٤٦٩، وتفسير الرازي ٣١: ١٢٨، و البحر المحيط ٨: ٤٥٣.

(٤) البحر المحيط ٨: ٤٥٤.

الوضوح في هذا الفعل نأي منهم بالرسول ﷺ عن شبهة معرفته القراءة والكتابة، لذلك كانت هذه الآية دالة على معجزة أميته ﷺ. قال الرازي: هذه الآية تدل على معجزة، وهي أنّ النبيّ - عليه السلام - كان رجلاً أميّاً. فحِفْظُه لهذا الكتاب المطوّل من غير دراسة ولا تكرار ولا كَتَبة خارقٌ للعادة فيكون معجزاً، ولو كان يحسن الخط والقراءة لصار متّهماً في أنّه ربّما طالع كتب الأوّلين فحَصَل علمُه من تلك المطالعة(١).

ومما اعتمد في بيان دلالته على العامل العقدي المتمثل بالنأي عن النبي عما لا يليق به من الصفات الاستفعال في ( استعصم ) من قوله تعالى: ﴿ **قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِي لُمْتُنَّنِي فِيهِ وَلَقَدْ رَاوَدْتُهُ عَنْ نَفْسِهِ فَاسْتَعْصَمَ وَلَئِنْ لَمْ يَفْعَلْ مَا آمُرُهُ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونَنْ مِنَ الصَّاغِرِينَ** ﴾ [ يوسف٣٢ ] فقد رأى بعضهم أن (استفعل) في (استَعْصَم) هنا يدلّ على الطلب، ورأى آخرون أنّه يدل على المبالغة والتوكيد، أمّا أبو حيان فرجح بمرجّح عقدي أن استفعل هنا بمعنى افْتَعَل، وأن استعصم بمعنى اعتصَم، فقال: الذي ذكره التصريفيون في استعصم أنه موافق لاعتصم، فاستَفْعَل فيه موافق لافتَعَل، وهذا أجود من جعل استَفْعَل فيه للطلب، لأن اعتصم يدل على وجود اعتصامه، وطلب العصمة لا يدل على حصولها(٢). ودافعُ أبي حيان في تحديد معنى الاستفعال في هذه الآية هو النأي عن القول بانتفاء العصمة في الأصل عن نبيّ الله يوسف عليه السلام.

ومن تجليات أثر العامل الفقهي عند المفسّر تصنيف البنية الصرفية وتوجيه معناها الوجهة التي توافق الحكم الذي يقرّه مذهبه الدينيّ، ومن هذا القبيل صنيعهم بـ( محلّ ) من قوله تعالى: ﴿ **وَلا تَحْلِقُوا رُءُوسَكُمْ حَتَّى يَبْلُغَ الْهَدْيُ مَحِلَّهُ** ﴾ [ البقرة١٩٦ ]. فالمُراد بالمحلّ على أغلب الأقوال، مكان النحر، وهو الحرم

(١) تفسير الرازي ٣١: ١٢٨ و ١٥: ٢٠.

(٢) البحر المحيط ٥: ٣٠٥.

كلّه، ولا محلّ للهَدي الذي يذبحه الحاجّ دونه(١). ووزن المحِلّ (المَفعِل) ويحتمل كونه اسم زمان(٢). وفي ذلك خلاف بين المفسّرين، ملخّصه: أنّ المحِلّ إذا كان اسم مكان فإنّ ذلك المكان هو الحرم عند أغلب المفسّرين، وأمّا إذا كان اسم زمان فإنّه يعني وقت الحلول وهو أيّام النحر، ومن ثمّ لايُشترط ذبح الهَدْي في الحرم، ويجوز للمُحصَر الذي لم يبلغ الحرم ذَبحُ هديه بحلول أيّام النحر في المكان الذي أُحصر فيه، وهذا مذهب مالك والشافعيّ، وذلك ما لم يجزه غيرهما من الفقهاء. ومن ثم حرص بعض المفسّرين على توجيه دلالة (المحِلّ) إلى الزمان، وحرص بعضهم على توجيه دلالته إلى المكان، وذلك بحسب المذهب الفقهي الذي ينتمي إليه كلّ منهم(٣).

ومما تحكم فيه الحكم الشرعي بتناول المفسّر للبنية الصرفية ومعناها (المحيض) من قوله تعالى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ﴾ [البقرة٢٢٢] و(المحيض): مفعِل من الحَيض يصلح للمصدر والزمان والمكان(٤). وأكثر الآراء التي قيلت فيه أنّه مصدر(٥) قال الزجاج: «يقال حاضت المرأة تحيض حَيْضاً ومَحاضاً ومَحيضاً، وعند النحويين أن المصدر في هذا الباب "الْمَفْعِل"، و"المفْعَل" جَيِّدٌ»(٦). وكون المحيض اسم مكان وجه عند الجصاص(٧)، وهو الراجح

(١) معاني القرآن للفراء ٣: ٦٨، وتفسير الطبري ٣: ٤٥ و ١٨: ٥٢٧، وبحر العلوم٢: ٤٥٩، والكشاف٤: ٣٤٢.

(٢) الكشاف ١: ٢٤٠.

(٣) ينظر معاني القرآن للفراء ٣: ٦٨، وتفسير الطبري ٣: ٤٥ و ١٨: ٥٢٧، وبحر العلوم ٢: ٤٥٩، والكشاف ٤: ٣٤٢، وأحكام القرآن للجصاص ١: ٣٣٩- ٣٤٢، وتفسير الرازي ٥: ١٢٧.

(٤) الراغب الأصفهاني الحسين بن محمد، مفردات ألفاظ القرآن، دار القلم. د.ت/ ١: ٢٧٤.

(٥) معاني القرآن للأخفش ١: ١٤٠ وأحكام القرآن للجصاص ٢: ٢٠ والمحرر الوجيز ١: ٢٩٨ والكشف والبيان ٢: ١٥٦ والكشاف ١: ٢٦٥.

(٦) الزجّاج إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه. ط ١، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٨ م/ ١: ٢٩٦ وانظر تفسير الطبري ٤: ٣٧٢

(٧) أحكام القرآن للجصاص ٢: ٢٠

عند آخرين؛ لأن القول بذلك لايفضي خلافاً للقول بالمصدرية إلى حظر تمتع الزوج بغير مكان الحيض من زوجه.

فالعامل العقدي كان عاملاً أساسياً في تكلُّف المفسّرين في توجيه دلالة البنية، دلالة تتفق وما يرونه من الأحكام والمعتقدات الدينية. وقد يفضي ببعضهم الأمر بردِّ القراءة التي جاءت بما لا يناسب هذه المعتقدات، وهذا ما نلاحظه في صنيع بعض المفسّرين بـ(عقَّدتم) من قوله تعالى: ﴿**لا يُؤَاخِذُكُمُ اللَّهُ بِاللَّغْوِ فِي أَيْمَانِكُمْ وَلَكِنْ يُؤَاخِذُكُمْ بِمَا عَقَّدْتُمُ الأَيْمَانَ فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشَرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعِمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلاثَةِ أَيَّامٍ**﴾ [المائدة٨٩] قُرئ (عقَّدتم) بتشديد القاف و(عقَدتم) بتخفيفها و(عاقدتم) بألف بعد العين. واختلف المفسّرون في معناها الصرفي؛ لما يتعلّق به من أحكامٍ في كفّارة اليمين. فذهب أكثرهم(١) إلى أنّ القراءة بالتخفيف هي الأصل؛ لأنّ الكفارة تجب على من حلف ولو مرة واحدة، والتشديد يفيد التوكيد وتكرير اليمين، قال الثعلبي: «التشديد التكرير مرّة بعد مرّة»(٢).

وإذا كان الأمر كذلك في أنّ الكفارة لا تقتضي تكرير اليمين، فما فائدة التشديد؟ وأجاب بعضهم فقال: (عقد) بالتخفيف والتشديد واحد في المعنى، أو إنّ (عقّد) تفيد التكرير، إلا أن هذا التكرير يحصل بأن يعقدها بقلبه ولسانه، ومتى جمع بين القلب واللسان فقد حصل التكرير، وليس التكرير في الحلف(٣). وقال الجصاص: ((قد يكون تعقيد اليمين بأن يعقدها في قلبه ولفظه ولو عقد عليها في أحدهما دون الآخر لم يكن تعقيداً؛ إذ هو كالتعظيم الذي يكون تارة بتكرير الفعل والتضعيف، وتارة بعظم المنزلة. وأيضاً فإن في قراءة التشديد إفادة

(١) تفسير الطبري ١٠: ٥٢٤، والكشف والبيان ٤: ١٠٢، وإملاء ما من به الرحمن ١: ٢٢٥.

(٢) الكشف والبيان ٤: ١٠٢.

(٣) تفسير الرازي ١٢: ٦٢.

حكم ليس في غيره وهو أنه متى أعاد اليمين على وجه التكرار أنه لا تلزمه إلا كفارة واحدة»(١).

وقال العكبري: التشديد «لتوكيد اليمين. وقيل: التشديد يدلّ على تأكيد العزم بالالتزام بها، وقيل: إنما شدّد لكثرة الحالفين وكثرة الأيمان، وقيل التشديد عوض من الألف في عاقد، ولايجوز أن يكون التشديد لتكرير اليمين؛ لأن الكفارة تجب وإن لم تكرر»(٢). وقال الزمخشري: «هو توثيقها بالقصد والنية»(٣). وفي المحرر الوجيز: «من شدد القاف احتمل أمرين: أحدهما أن يكون لتكثير الفعل؛ لأنه خاطب جماعة، والآخر يكون عقّد مثل ضعّف لا يراد به التكثير، كما أن ضاعف لا يراد به فعل من اثنين، ومن قرأ عقدتم فخفف القاف جاز أن يراد به الكثير من الفعل والقليل»(٤).

وطعن بعضهم(٥) في صحة القراءة التي جاءت بهذه البنية ذات الدلالة المخالفة للحكم الشرعي، يقول الطبري: «وأولى القراءتين(٦) بالصواب في ذلك، قراءةُ من قرأ بتخفيف "القاف". وذلك أن العرب لا تكاد تستعمل "فعَّلت" في الكلام، إلا فيما يكون فيه تردُّدٌ مرة بعد مرةٍ... وقد أجمع الجميع لا خِلافَ بينهم: أن اليمين التي تجب بالحِنْث فيها الكفارة، تلزم بالحنث في حَلْف مرة واحدة، وإن لم يكرّرها الحالف مرات. وكان معلومًا بذلك أنّ الله مؤاخذٌ الحالفَ العاقدَ قلبَه على حلفه، وإن لم يكرِّره ولم يردِّدْه. وإذا كان ذلك كذلك، لم يكن لتشديد "القاف" من "عقّدتم"، وجه مفهومٌ»(٧).

(١) أحكام القرآن للجصاص ٤: ١١٤.

(٢) إملاء ما من به الرحمن ١: ٢٢٦.

(٣) الكشاف ١: ٦٧٢.

(٤) المحرر الوجيز ٢: ٢٢٩.

(٥) ينظر: الكشف والبيان ٤: ١٠٢، وتفسير الرازي ١٢: ٦٢.

(٦) لم يعلّق على القراءة الثالثة (عاقدتم).

(٧) تفسير الطبري ١٠: ٥٢٤.

وبذلك يتضح أن لعقيدة المفسّر ولمذهبه الفقهي أثراً بيّناً في تصنيفه بعض البنى الصرفية، وفي تحديد دلالتها تحديداً حمل بعض المفسّرين أحياناً إلى ضروب من الافتعال أو التكلّف، وصل إلى ردِّ بعضهم قراءة جاءت ببنية لا تتفق دلالاتها الصرفية وانتماءه العقدي، وقد تجلى أثر الجانب العقدي في هذا الباب بتوجيه البنية الصرفية وجهة تتناسب وتصورات المفسّر للذات الإلهية، أو لبعض أنبياء الله تعالى، كما تتناسب وما يقول به هذا المفسّر من أحكام شرعية.

**رابعاً- دراسة الأبنية الصرفية ودلالاتها عند المفسّرين في ضوء السماع والقياس**

ننظر في هذه الفقرة إلى تناول المفسّرين للأبنية الصرفية ودلالاتها في ضوء أصلي السماع والقياس اللذين يعدّان الركن الأساسي في دراسة العربية عامة، وذلك في مسعى للوقوف على أثر كل من هذين الأصلين في دراسة المفسّر للأبنية الصرفية، وفي محاولة لبيان تفسير ذلك الأثر.

١- دراسة الأبنية الصرفية ودلالاتها عند المفسّرين في ضوء السماع

فيما وقفت عليه من أعمال المفسّرين لاحظت أن تجليات أثر السماع يمكن أن تتمثل بالتماس الأدلة النقلية لما لاحظوه في القرآن من أبنية أو من دلالات لها، وقد يتمثل الدليل بإثبات أنّ ما في البنية لهجة من لهجات العرب، وقد يتمثل بالشاهد النصي الحي، ولو كان من قبيل الاستدلال للقرآن بالقرآن، وقد يتمثل ذلك بمجرد التماس النظير. على أن أهم آثار أصل السماع في عمل المفسّر تتمثل بقبوله البنية أو دلالتها على إقراره هو نفسه بمخالفتها للقياس عنده.

وغالباً ما يظهر تعويل المفسّر على السماع في تسويغ ما يعرف بالتناوب الدلالي، وذلك عندما تتناوب أكثر من بنية صرفية على المعنى نفسه، ومن هذا القبيل صنيعهم بقوله تعالى: ﴿**قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ الْبَرِّ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَئِنْ أَنْجَانَا مِنْ هَذِهِ لَنَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ**﴾ [الأنعام٦٣] قال الرازي: قُرئ

"يُنَجّيكُمْ" بالتشديد وبالتخفيف قال الواحدي: والتشديد والتخفيف لغتان منقولتان من نجا، فإن شئت نقلت بالهمزة وإن شئت نقلت بتضعيف العين، مثل أفرحته وفرّحته وأغرمته وغرّمته، وفي القرآن ﴿فَأَنجَيْنَاهُ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الأعراف ٧٢] وفي آية أخرى ﴿وَنَجَّيْنَا الَّذِينَ ءامَنُواْ﴾ [فصلت ١٨] ولمّا جاء التنزيل باللغتين معاً ظهر استواء القراءتين في الحُسْن[١]. ففي هذا المثال سوّغوا مجيء (فعَّل، وأفْعلَ) بمعنى واحد في (نجَّى وأنجى) بما يعرف بالتعدد اللهجي.

ومن ذلك تفسير الفراء مجيء (فاعِل) بمعنى مفعول في (دافق) من قوله تعالى ﴿خُلِقَ مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ﴾ [الطارق٦] ومّما استدل به على ذلك أنه لغة، فقال: «أهل الحجاز أفعلُ لهذا من غيرهم، أن يجعلوا المفعول فاعلاً إذا كان في مذهب نعت، كقول العرب: هذا سرّ كاتم، وهمّ ناصب، وليل نائم، وعيشة راضية. وأعان على ذلك أنها توافق رؤوس الآيات التي هنّ معهن»[٢].

ولكنّ الطبري قيّد خروج البنية عن دلالتها الأصلية إلى دلالة أخرى في حالة عدم وجود مخرج لذلك في كلام العرب، فأقرّ أنّ اسم الفاعل بمعنى المفعول، في قوله تعالى: (مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ) وقال: «يعني من ماء مدفوق، وهو مما أخرجته العرب بلفظ فاعل، وهو بمعنى المفعول»[٣]. ولكنّه في تفسير قوله تعالى: (لا عَاصِمَ الْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ) أنكر جميع الوجوه التي تقول إنّ (عاصماً) بمعنى معصوم، مقرراً أنه فاعل على حقيقته لاغير. قال: «لم يضطرَّنا شيء إلى أن نجعل "عاصماً" في معنى "معصوم"، ... إذ كنا نجد لذلك في معناها الذي هو معناه في المشهور من كلام العرب مخرجًا صحيحًا، وهو ما قلنا من أنَّ معنى ذلك: قال نوح: لا عاصم اليوم من أمر الله، إلا من رحمَنا فأنجانا من عذابه، كما يقال: "لا مُنجي

(١) تفسير الرازي ١٣: ١٨. وانظر المحرر الوجيز ٢: ٤٤٨.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ١٥-١٦ و٣: ٢٣٢.

(٣) تفسير الطبري ٢٤: ٣٥٤.

اليوم من عذاب الله إلا الله، ولا مُطعَم اليومَ من طعام زيد إلا زيد )»(١). ونجد مثل هذا الرأي عند ابن عطية، إذ لا يُجيز التأويل إلاّ إذا لم يصحّ المعنى على الحقيقة، فهو لا يرى أنّ الدافق بمعنى المدفوق؛ لأنّه يصح أن يكون الماء دافقاً؛ لأن بعضه يدفع بعضاً فمنه دافق ومنه مدفوق(٢).

ومما استدل المفسّر عليه بالتماس النظير مجيء ( أفعل ) بمعنى ( فاعِل ) لتعذر حمل البنية على معنى التفضيل ففي ( أقوَم ) في الآية الكريمة ﴿ **إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا** ﴾ [ الإسراء٩ ]: قال الرازي «قولنا: هذا الشيء أقوم من ذاك، إنما يصحّ في شيئين يشتركان في معنى الاستقامة، ثم كان حصول معنى الاستقامة في إحدى الصورتين أكثر وأكمل من حصوله في الصورة الثانية، وهذا محال؛ لأن المراد من كونه مستقيماً كونه حقاً وصدقاً، ودخول التفاوت في كون الشيء حقاً وصدقاً محال؛ فكان وصفه بأنه أقوم مجازاً. إلا أن لفظ الأفعل قد جاء بمعنى الفاعل، كقولنا: الله أكبر، أي: الله كبير، وقولنا: الأشج والناقص أعدلا بني مروان، أي: عادلا بني مروان»(٣). فالرازي أيّد ما ذهب إليه من أن ( أقوم ) في هذه الآية بمعنى اسم الفاعل لا التفضيل بما التمسه لذلك التناوب من نظائر في كلام العرب.

على أن استظهار المفسّر بالسماع في التدليل على ما هو فيه قد يكون بشواهد

( ١ ) المصدر السابق ١٥ : ٣٣٣.

( ٢ ) المحرر الوجيز ٥ : ٤٦٥.

( ٣ ) تفسير الرازي ٢٠ : ١٢٩. والأشج: هو عمر بن عبد العزيز، سمي بذلك لشجة أصابته بضرب الدابة، والناقص: يزيد بن الوليد بن عبد الملك، سمي بذلك لنقصه أرزاق الجيش. ينظر: فوات الوفيات والذيل عليها: محمد الكتبي ٣ : ١٣٣ والصبان محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بيروت ، د.ت: ٣ : ٤٩ والأعلام ٥ : ٥٠ و٨: ١٩١.

استعمل فيها المستدَّل عليه نفسه في شاهد حيّ كما كان منهم في قوله تعالى ﴿فَوَسْوَسَ لَهُمَا الشَّيْطَانُ لِيُبْدِيَ لَهُمَا مَا وُورِيَ عَنْهُمَا مِنْ سَوْآتِهِمَا وَقَالَ مَا نَهَاكُمَا رَبُّكُمَا عَنْ هَذِهِ الشَّجَرَةِ إِلا أَنْ تَكُونَا مَلَكَيْنِ أَوْ تَكُونَا مِنَ الْخَالِدِينَ * وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ [الأعراف ٢٠، ٢١] قال الثعلبي: قاسمهما: أقسم وحلف لهما، وقاسم من المفاعلة التي تختصّ بالواحد مثل المعافاة والمعاقبة والمناولة، كقولك: طارقت النعل، وعاقبت اللصّ، وعافاك الله، واستشهد بقول خالد بن زهير:

وقاسَمَها باللهِ جَهْدَاً لأَنْتُمُ أَلَذُّ مِنَ السَّلْوى إذا ما نَشورُها(١)

وقال أبوحيان في السياق نفسه: «المقاسمة مفاعلة تقتضي المشاركة في الفعل فتقسم لصاحبك ويقسم لك، تقول: قاسمت فلاناً حالفته، وتقاسما تحالفاً. وأمّا هنا فمعنى (وقاسمهما): أقسم لهما؛ لأنّ اليمين لم يشاركاه فيها... وفاعَل قد يأتي بمعنى أفعل، نحو باعدت الشيء وأبعدته»(٢).

على أن المفسّر قد يستدلّ على ما يقوله في البنية الصرفية القرآنية ببنية قرآنية كما فعل الطبري في (كاشفة) من قوله تعالى: ﴿أَزِفَتِ الآزِفَةُ * لَيْسَ لَهَا مِنْ دُونِ اللَّهِ كَاشِفَةٌ﴾ [النجم٥٧، ٥٨]. قال: «كاشفة بمعنى الانكشاف؛ كالبَاقِيَةِ بمعنى البقاء، وكما قيل: (لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ) بمعنى تكذيب، (وَلا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ) بمعنى خيانة»(٣).

(١) الكشف والبيان ١: ٧٣ و ٤: ٢٢٣. والبيت في ديوان الهذليين، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٥م/ ١: ١٥٨. والسلوى كما قال ابن سيده: العسل، والمَشَارُ بالفَتْح: (الخَلِيَّةُ) ويُشْتارُ منها العسلَ. المخصص ٤: ٣٤٨. وقال الزجاج أَخْطأَ خالد إنما السَّلْوى طائرٌ، وقال الفارسي السَّلوى كل ما سَلاكَ وقيل للعسل سَلْوى لأنه يُسْلِيك بحلاوته. ينظر اللسان (سلا).

(٢) البحر المحيط ٤: ٢٦٤.

(٣) تفسير الطبري ٢٢: ٥٥٨.

ولهذه الأمثلة نظائر كثيرة، تبين مدى تعويل المفسّرين على السماع في استدلالهم على معاني الأبنية وتصنيفها، وقد تسلّح كلّ منهم بما لديه من السماع في الرد على مخالفه فيما اختلفوا فيه، وهذا ما لاحظناه(١) فيما اختلفوا فيه من إفادة (أفعل) لمعنى التسمية، في قوله تعالى: ﴿ **وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلا يُضِلُّ بِهِ كَثِيرًا وَيَهْدِي بِهِ كَثِيرًا** ﴾ [البقرة٢٦]. وخاصة قول السمرقندي فيما ذهب إليه المعتزلة: «هو خلاف جميع أقاويل المفسّرين، وهو غير مستعمل في اللغة أيضاً، لأنّه يقال: ضلّله إذا سمّاه ضالاً ولا يقال: أضلّه إذا سمّاه ضالاً، ولكن معناه ما ذكره المفسّرون أنه يخذل به كثيراً من الناس مجازاة لكفرهم»(٢). وقول المؤدّب: تأوّل رجل من أهل القدر (يضلّ) من طريق النسبة، أي: ينسب من يشاء إلى الضلالة، ويسمّي من يشاء ضالا. وليس كما تأوّل. والعرب لا تعرف: (أفعلت الرجل): نسبته إلى الفعل ولا سمّيته به(٣)، وهذا خلاف ما جاء في اللسان، قال «أَغْفَلْتُ الرجل أَصبْتُه غافلاً وعلى ذلك فسر بعضهم قوله عز وجلّ ﴿ **ولا تُطِعْ من أَغْفَلْنا قلْبَه عن ذِكْرِنا** ﴾ ... وسئل أبو العباس عن هذه الآية فقال: مَنْ جَعَلْناه غافلاً وكلام العرب أكثرُه أَغْفَلْته سمّيته غافِلاً وأَحْلَمْتُه سمّيته حَليماً»(٤).

ففيما تقدم اختلف المفسّرون في مجيء السماع باستعمال (أفعلَ) بمعنى التسمية كما في (أضلَّ، وأغفل) وذلك بين مُقرّ لذلك في السماع وبين ناف له، والذين لم يقروا لهذه البنية بهذا المعنى رأوا أن معناها هنا هو الوجود مستدّلين لمذهبهم بالسماع أيضاً، جاء في اللسان: «يقال أَضْلَلْت الشيء إذا وَجَدتَه ضالاً

(١) ينظر ص ١٠٥ من هذا البحث.

(٢) بحر العلوم ١: ٣١.

(٣) دقائق التصريف ص ١٥٥.

(٤) اللسان (غفل).

كما تقول: أَحْمَدْته وأَبْخَلْته إذا وجدتَه محموداً وبَخيلاً، ومنه الحديث (أن النبي ﷺ أتى قومَه فأَضَلَّهم) أي: وجدهم ضُلاَّلاً غير مُهْتدين إلى الحَقّ»(١).

فالملاحظ في هذه الأمثلة أن كلّ فريق فهم من البنية نفسها المعنى الذي يراه مؤيِّداً ما ذهب إليه بما وقف عليه من السماع، مما يوضح أهمية هذا السماع في عمل المفسّر، كما يؤكد احترامه له، وخاصة إذا كان هذا السماع قرآني المصدر، لذلك تراه يقبله ويرتضيه، ولو كان مخالفاً لما استقر لديه من الأقيسة، كما في موقف الطبري من مجيء (فاعَلَ) بمعنى (فعلَ) في (قاتلَ) من قوله تعالى: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ ابْنُ اللَّهِ وَقَالَتِ النَّصَارَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِئُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ قَاتَلَهُمُ اللَّهُ أَنَّى يُؤْفَكُونَ﴾ [التوبة ٣٠] قال الطبري: فأمّا أهل المعرفة بكلام العرب فإنهم يقولون: معناه: قتلهم الله، كقوله: (قُتِلَ الْخَرَّاصُونَ)، فإنْ كان الذي قالوا كما قالوا، فهو من نادر الكلام الذي جاء على غير القياس، لأنّ "فاعلت" لا تكاد أن تجيء فعلاً إلا من اثنين، كقولهم: "خاصمت فلانًا"، و"قاتلته"، وما أشبه ذلك(٢).

واختلف المفسّرون في (أقسط) من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ﴾ [البقرة٢٨٢] قال ابن عطيّة: «أَقْسَطُ معناه أعدل. وهذا أفعل من الرباعي وفيه شذوذ، ... يقال: أَقْسَط بمعنى عدل وقسط بمعنى جار، ومنه قوله تعالى: ﴿أَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا﴾ [الجن: ١٥]»(٣)، وقال الرازي: «الأصل في أفعل التفضيل أن يكون من الثلاثي المجرد تقول: أظلم وأعدل من ظالم وعادل، فكذلك أقسط كان ينبغي أن يكون

(١) اللسان (ضلل). والحديث في الفائق في غريب الحديث – الزمخشري محمود بن عمر – الطبعة الثانية– تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم – دار المعرفة، لبنان ١: ٧٨٥.

(٢) تفسير الطبري ١٤: ٢٠٧– ٢٠٨.

(٣) المحرر الوجيز ١: ٣٨٣.

من قاسط ولم يكن كذلك»(١).

ومن الأبنية الصرفية القرآنية التي أقر بها المفسّرون على إقرارهم بشذوذها أيضاً صيغة المبالغة (جبَّار) من الثلاثي المزيد (أجبر) في الآية الكريمة ﴿**نَحْنُ أَعْلَمُ بِمَا يَقُولُونَ وَمَا أَنْتَ عَلَيْهِمْ بِجَبَّارٍ فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَنْ يَخَافُ وَعِيدِ**﴾ [ق٤٥] قال الفراء «العرب لا تقول: فعّال من أفعلت...وقد قالت العرب: درّاك من أدركت، وهو شاذ، فإن حملت الجبّار على هذا المعنى فهو وجه. وقد سمعْت بعضَ العرب يقول: جبره على الأمر، يريد: أجبره، فالجبّار من هذه اللغة صحيح»(٢). وقال النحّاس: «لا يكون فعّال من أفعل، إنما يكون من الثلاثي، وإن أردتَ التكثير من الرباعي قلتَ: مِفعال»(٣). وذكر الثعلبي قول ثعلب: «قد جاءت أحرف فعّال بمعنى مُفعِل، وهي شاذة، جبّار بمعنى مُجْبِر، ودرّاك بمعنى مُدرك، وسرّاع بمعنى مُسرع، وبكّاء بمعنى مُبكٍ، وعدّاء بمعنى مُعدٍ»(٤). وقال الزمخشري: «فعّال من أفعل لم يجئ إلا في عدّة أحرف، نحو: درّاك وسآر وقصّار وجبّار، ولا يصحّ القياس على القليل»(٥).

ومما لم يردّه الزمخشري على إقراره بشذوذه كسر ميم (مجمِع) الثانية من قوله تعالى ﴿**وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا**﴾ [الكهف٦٠] قال الزمخشري: «قرئ (مَجْمِعَ) بكسر الميم الثانية، وهي في الشذوذ من يفعَل، كالمشرِق والمطلِع من يفعُل»(٦).

(١) تفسير الرازي ٢٩: ٨١.

(٢) معاني القرآن للفراء ٣: ٨١ و٣: ٣٢٩. وانظر تفسير الطبري ١٠: ١٧٢ و٢٢: ٣٨٤، ومفردات ألفاظ القرآن ١: ١٦٨، والكشاف ١: ٦٢٠، وتفسير الرازي ١١: ١٥٨.

(٣) معاني القرآن للنحاس ٦: ٢١٩.

(٤) الكشف والبيان ٩: ١٠٨.

(٥) الكشاف ٤: ١٦٤، وانظر الحجة في القراءات السبع ص ٣١٥.

(٦) الكشاف ٢: ٧٣١ وانظر تفسير الطبري ١٨: ٥٥ وإملاء ما من به الرحمن ٢: ١٠٥.

وقد يعرض المفسّر البناء الشاذ من غير اعتراض عليه إقراراً بقبوله، وهو ما نجده لدى الزمخشري وغيره من الإشارة إلى ما جاء على (فِعال) من أسماء الآلات مع أن ذلك غير مقيس عن القدماء عامة(١). قال تعالى: ﴿وَلا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْخِيَاطِ﴾ [الأعراف ٤٠] قال الفراء: «يقال الخِياط والمِخيَط، ويراد الإبرة. ومثله إزار ومئزَر، ولِحاف وملحَف، وقِناع ومِقنع، وقِرام ومِقرم»(٢). وقال الزمخشري: "الخِياط، والمِخيَط، ما يخاط به، ومثله الحزام والمِحزَم"(٣). وقال في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلا كَلِمَةٌ سَبَقَتْ مِنْ رَبِّكَ لَكَانَ لِزَامًا وَأَجَلٌ مُسَمًّى﴾ [طه١٢٩] «اللزام: إمّا مصدر لازَم وُصف به، وإمّا فِعال بمعنى مِفعَل، أى مِلزَم، كأنه آلة اللزوم لفرط لزومه، كما قالوا: لِزازٌ»(٤).

وقال في قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا﴾ [البقرة١٢٤]: «الإمام اسم من يؤتم به على زنة الآلة، كالإزار لما يؤتزر به»(٥). ومن هذه الأمثلة ونظائرها يتبيَّن أن المفسّرين أقرّوا بما جاء في القرآن الكريم من الأبنية الشاذة مما يوضح جانباً مهمّاً من اعتدادهم بالسماع والتعويل عليه في معالجة الأبنية الصرفية ودلالاتها، على أن ذلك لا ينفي تحكُّم القياس ببعض مواقفهم من بعض الأبنية.

---

(١) فصّل هذه المسألة أستاذنا الدكتور محمد عبدو فلفل في مقال له بعنوان (ما جاء على "فِعال" من اسم الآلة) قيد النشر.

(٢) معاني القرآن للفراء ١: ٣٧٩. وانظر تفسير الطبري ١٢: ٤٢٨. والمِقْرَمُ ستر فيه رَقْم ونقُوش، وكذلك القِرام والمِقْرَمة. اللسان (قرم).

(٣) الكشاف ٢: ١٠٤، وانظر المحرر الوجيز ٢: ٤٠٠، وتفسير الرازي ١٤: ٦٤.

(٤) الكشاف ٣: ٩٦ قال الخليل: «رجلٌ مُلَزٌّ في خصوماته وأموره وإنه لَلِزازٌ خصِمٌ أي شديد الخصومة». الفراهيدي الخليل بن أحمد: العين. تحقيق: د.مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد ١٩٨٥/ ٧: ٣٥٠ وانظر اللسان (لزز).

(٥) الكشاف ١: ١٨٤.

٢- دراسة الأبنية الصرفية ودلالاتها عند المفسّرين في ضوء القياس

إن ما لاحظناه من أثر للسماع في مناقشة المفسّرين للأبنية الصرفية لا ينفي أن للقياس لديهم أثراً واضحاً أيضاً في دراستهم لهذا الجانب من النص القرآني، وقد تمثل ذلك بتحاشي المفسّر حمل البنية على الشاذ إن تسنّى له حملها على المقيس، كما تمثّل باعتراض بعض المفسّرين على بعضهم الآخر لحمله البنية على الشاذ، بل ربما بلغ الأمر ببعضهم إلى الطعن في القراءة التي جاءت ببنية مخالفة للمقيس.

فهذا الرازي يفضّل ما جاء على القياس، ولكنّه لايردّ ما خالفه إذا كان مسموعاً، ففي قوله تعالى: ﴿**يَحْسَبُهُمُ الْجَاهِلُ أَغْنِيَاءَ مِنَ التَّعَفُّفِ**﴾ [البقرة٢٧٣] قرأ عاصم وابن عامر وحمزة يَحْسَبُهُمُ بفتح السين والباقون بكسرها(١). وقال الرازي: «والفتح عند أهل اللغة أقيس؛ لأن الماضي إذا كان على فعِل نحو حسب كان المضارع على يفعَل، مثل فرِق يفرَق، وشرِب يشرَب، وشذّ حسِب يحسِب فجاء على يفعِل مع كلمات أُخر. والكسر حسن لمجيء السمع به، وإن كان شاذاً عن القياس»(٢).

فممّا تحاشى فيه الطبري حمل البنية على الشاذ لديه عندما تسنى له حملها على غيره حديثه عن المعنى الصرفي لـ( يخادعون ) من قوله تعالى: ﴿**يُخَادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ**﴾ [البقرة٩] قال الطبري: «إن قال لنا قائل: قد علمت أن "المُفاعلة" لا تكون إلا من فاعلَيْن، . . . فمَنْ خادع المنافقُ؟ جاز أن يُقال فيه: خادع اللهَ والمؤمنين. قيل: قد قال بعضُ المنسوبين إلى العلم بلغات العرب(٣): إنّ ذلك حرفٌ جاء بهذه الصورة أعني "يُخَادِع" بصورة "يُفَاعل"، وهو بمعنى "يَفْعَل"، في حروفٍ أمثالها شاذة من منطقِ العرب،

(١) بحر العلوم ١: ٢٠٦، والكشف والبيان ٢: ٢٧٦، وتفسير الرازي ٧: ٧١.

(٢) تفسير الرازي ٧: ٧١، وانظر الكشاف ٢: ٧٠٨

(٣) يقصد أبا عبيدة، كما ذكر محقق تفسير الطبري.

نظيرَ قولهم: قاتَلك الله، بمعنى قَتَلك الله. وليس القول في ذلك عندي كالذي قال، بل ذلك من "التفاعل" الذي لا يكون إلا من اثنين، كسائر ما يُعرف من معنى "يفاعل ومُفاعل" في كل كلام العرب. وذلك: أن المنافق يُخادع الله جل ثناؤه بكَذبه بلسانه... والله تبارك اسمه خادِعُه، بخذلانه عن حسن البصيرة بما فيه نجاةُ نفسه في آجل مَعادِه»(١).

ومما نأى بعض المفسّرين عن حمله على الشاذ إن أمكنهم حمله على غيره (أحصى) من الآية الكريمة: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَاهُمْ لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى لِمَا لَبِثُوا أَمَدًا﴾ [الكهف ١٢] فقد ذهب كلّ من الفرّاء(٢) والطبري(٣) والزجّاج(٤) والثعلبي(٥) إلى أنّ (أحصى) اسم تفضيل، وخالفهم الزمخشري وابن عطيّة. فهو عندهما فعل ماض، قال الزمخشري: «أَحْصى فعل ماض، أي: أيّهم ضبط أَمَداً لأوقات لبثهم. فإن قلت: فما تقول فيمن جعله من أفعل التفضيل؟ قلت: ليس بالوجه السديد؛ وذلك أن بناءه من غير الثلاثي المجرّد ليس بقياس، ونحو "أعدى من الجرب"(٦)، و"أفلس من ابن المذلَّق"(٧) شاذ. والقياس على الشاذ في غير القرآن ممتنع، فكيف به؟ ولأن أَمَداً لا يخلو: إمّا أن ينتصب بأفعل، فأفعل لا يعمل. وإمّا أن يُنصب بلبثوا، فلا يسدّ عليه المعنى. فإن زعمت أني أنصبه

(١) تفسير الطبري ١: ٢٧٤-١٧٥.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢: ١٣٦.

(٣) تفسير الطبري ١٧: ٦١٤.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢: ٢٨٦.

(٥) الكشف والبيان ٦: ١٥٨.

(٦) يضرب مثلاً لشدة انتقال العدوى. ينظر الميداني أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري: مجمع الأمثال. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت/ ٢: ٤٥.

(٧) يروى بالدال والذال وهو رجل من بني عبد شمس بن سعد بن زيد مَنَاة لم يكن يجد بِيتَةَ لَيلةٍ وأبوه وأجداده يُعْرَفون بالإفلاس. مجمع الأمثال ٢: ٨٣.

بإضمار فعلٍ يدلّ عليه أحصى . . .فقد أبعدت المتناول وهو قريب، حيث أبيت أن يكون أحصى فعلاً، ثم رجعت مضطراً إلى تقديره وإضماره»(١)، وما ذهب إليه الزمخشري هو ما ذهب إليه أبو علي الفارسي، وابن عطية نأياً بـ(أحصى) عن الحمل على الشاذ(٢).

وقريب من ذلك استضعاف أبي حيان أن يحمل الزمخشري على ما لا يُقاس إلا في الضرورة الشعرية، وذلك في الحديث عن الفعل (استكان) من الآية الكريمة ﴿وَلَقَدْ أَخَذْنَاهُمْ بِالْعَذَابِ فَمَا اسْتَكَانُوا لِرَبِّهِمْ وَمَا يَتَضَرَّعُونَ﴾ [المؤمنون٧٦] قال الزمخشري: «يجوز أن يكون افتعل من السكون أشبعت فتحة عينه»(٣). وهو ما استضعفه أبو حيّان؛ لأن الإشباع لايقاس إلا في الشعر. قال: «من زعم أن استكان افتعل من السكون وأنّ الألف إشباع ضعيف لأن الإشباع بابه الشعر»(٤). وهذا لا يعني أن أبا حيان لا يحمل(٥) إن اضطر ما في القرآن أو القراءات على ما هو خاص بالضرورة، مما يبين أن المفسّر يتحاشى ما أمكنه الأمر حمل البنية على الشاذ.

فالزمخشري مثلاً الذي قد يحمل البنية الصرفية القرآنية على ما هو خاص بالضرورة، والذي قبِل منها ما جاء مخالفاً للقياس عنده، يعترض أحياناً على غيره حمل البنية على الوجه الشاذ عندما يتبين له وجهٌ ينأى بها عن ذلك، وهذا واضح في الحديث عن مجيء صيغة (أفعل) المزيد لمطاوعة (فعلَ) المجرد، كما قال بعضهم في المعنى الصرفي لـ(أكبَّ) في الآية الكريمة: ﴿أَفَمَنْ يَمْشِي مُكِبًّا عَلَى

(١) الكشاف ٢: ٧٠٥.

(٢) ينظر المحرر الوجيز ٣: ٥٠٠ وتفسير الرازي ٢١: ٧١-٧٢.

(٣) الكشاف ٣: ١٩٧- ١٩٨. وانظر تفسير الرازي ٢٣: ٩٩.

(٤) البحر المحيط ٦: ٣٨٣. وانظر المحرر الوجيز ٤: ١٥٢، والمحكم والمحيط الأعظم ٩: ١٧١، وإملاء ما من به الرحمن ١: ١٥٤، وتهذيب كتاب الأفعال ٢: ٦١.

(٥) ينظر فلفل محمد عبدو. اللغة الشعرية عند النحاة. الطبعة الأولى. دار جرير للنشر والتوزيع. عمان ٢٠٠٧. ص١٨٤.

﴿وَجْهِهِ أَهْدَى أَمْ مَنْ يَمْشِي سَوِيًّا عَلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الملك٢٢] قال الواحدي: يقال كببْتُ فلاناً على وجهه فأكبَّ هو(١). وخالفه الزمخشري نافياً أن يكون بناء أفعل مطاوعاً فقال: «يجعل (أكبّ) مطاوع (كبّه) يقال: كببته فأكب، من الغرائب والشواذ. ونحوه: قشعت الريح السحاب فأقشع، وما هو كذلك، ولا شيء من بناء أفعل مطاوعاً، ولا يتقن نحو هذا إلا حملة كتاب سيبويه، وإنما... معناه: دخل في الكبّ، وصار ذا كبّ، وكذلك أقشع السحاب: دخل في القشع، ومطاوع كبّ وقشع: انكب وانقشع»(٢).

ونظير ما لاحظناه عند الزمخشري من تسليمه بالبنية الصرفية القرآنية على إقراره بشذوذها حيناً، واعتراضه على غيره حمل البنية على الشاذ إذا اتجه له هو فيها وجه ينأى بها عن الشذوذ، ما نجده عند الطبري الذي لاحظنا قبل قليل قبوله من البنى الصرفية القرآنية ما أقرّ بشذوذه، ومع ذلك نراه أحياناً لا يفضّل بعض القراءات التي جاءت بما لا يوافق القياس من البنى الصرفية، وهذا نلاحظه في الحديث عن قوله تعالى: ﴿وَإِنْ يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة٨٥] قال الطبري: «إنه أراد جمع "الأسير"، إذ كان على "فعيل"، على مثال جمع أسماء ذوي العاهات التي يأتي واحدها على تقدير "فعيل"، إذ كان "الأسر" شبيه المعنى ـ في الأذى والمكروه الداخل على الأسير ـ ببعض معاني العاهات، وألحق جمع المستلحق به بجمع ما وصفنا، فقيل: أسير وأسرى"، كما قيل: "مريض ومرضى، وكسير وكَسرى. وأولى بالصواب في ذلك قراءة من قرأ (وإن يأتوكم أسرى)، لأن "فُعالى" في جمع "فعيل" غير مستفيض في كلام العرب، فإذا كان ذلك غير مستفيض في كلامهم، وكان مستفيضاً فاشياً فيهم جمع ما كان من

(١) الواحدي أبو الحسن علي بن أحمد: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: صفوان عدنان داودي، ط١، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت ١٤١٥ هـ/ ص: ١٠٢٤.

(٢) الكشاف ٤: ٥٨٢. وانظر تفسير الرازي ٣٠: ٦٤.

الصفات ـ التي بمعنى الآلام والزمانة ـ وواحده على تقدير "فعيل"، على "فَعلى"، كالذي وصفنا قبل، وكان أحد ذلك "الأسير"، كان الواجب أن يلحق بنظائره وأشكاله، فيجمع جمعها دون غيرها ممن خالفها»(١).

اتضح ممّا تقدم في هذه الفقرة أن المفسّرين عوّلوا تعويلاً واضحاً على السماع في جلّ مناقشاتهم للأبنية الصرفية القرآنية ودلالاتها، وأجلى مظاهر ذلك يتمثل فيما لوحظ من قبول المفسّر لهذه البنية على إقراره هو نفسه بشذوذها، ومع ذلك لوحظ أيضاً نأيه ما أمكنه الأمر عن حمل البنية القرآنية على الشاذ أو النادر، بل لوحظ اعتراض بعضهم – ولو كان ممن صرّحوا بقبول البناء على شذوذه عندهم، كالطبري والزمخشري يعترض كلّ منهما على حمل غيره بعضَ البنى الصرفية القرآنية على الضعيف، أو النادر أو الشاذ، وهذا ما يوحي في الظاهر على الأقل بأن في منهج المفسّرين في هذه المسألة ضرباً من التناقض.

ويبدو أن النظر إلى هذه القضية في ضوء المرتكز الأساسي لعمل المفسّر يحول دون التسليم بنسبته إلى هذا التناقض، فمن المسلَّم به أن المعنى هو رائد المفسّر في تفسيره للقرآن الكريم، وهذا يعني قبوله بالبنية الصرفية سواء أكانت من المقيس والكثير، أم كانت من الشاذ أو النادر ما دامت تخدم ما يؤمن به ويعتقده، ولكن المفسّر يؤمن في الوقت نفسه أن القرآن الكريم فيما استعمله من العربية ممثّل ومتمثّل لها في الوقت نفسه، لذلك يحرص ما أمكنته معارفه، ولا سيّما العقدية واللغوية على تقديم البنية الصرفية القرآنية متفقة والمقيس والكثير في اللغة العربية، ولا يندر أن يتسنى للمفسّر ما لم يتسن لغيره من التوجيه المعنوي الذي يفضي إلى حمله البنية على المقيس أو الكثير. فيحملها هو عليه، ويحملها غيره على ما يوافق أفكاره ومعتقداته محملاً قد يفضي بها إلى غير المقيس أو النادر، مما يتيح

(١) تفسير الطبري ٢: ٣١١– ٣١٢. وانظر معاني القرآن للأخفش ١: ١٠٢، والمحرّر الوجيز١: ١٧٥.

الفرصة لصاحب التوجيه المفضي بالصيغة إلى المقيس أو الكثير من كلام العرب لأن يعترض بقياسية توجيهه على حمل غيره للبنية نفسها محملاً أفضى بها إلى غير المقيس أو النادر.

والملاحظ أن المفسّرين في ذلك يقرّون عملياً بحقيقة يصدرون عنها في تفاسيرهم، وهي أن القرآن الكريم بمختلف قراءاته يمثل العربية ويتمثلها، فما وافق منه المقيس أو الكثير من كلام العرب كان كذلك، وما وافق غير المقيس أو النادر من كلامهم كان كذلك، وهذا موافق إلى حد كبير لتصور النحاة عامة لعلاقة القرآن الكريم وقراءته بالقاعدة النحوية(١) وخير ممثل لهذه الرؤية المفسّر والنحوي أبو حيان الأندلسي في بيانه أن القراءات القرآنية سنّة متبعة، فيها الفصيح، وفيها الأفصح، وأنها جاءت على لغة العرب، قياسيّها وشاذّها(٢).

## الخاتمة ونتائج البحث

في ختام ما قدمت يمكن القول: إنّ ما عرضه البحث من جهود المفسرين وطريقتهم في معالجة القضايا الصرفية لم يكن خافياً من قبل، ولكن حاول البحث الإسهام في تقديم نظرة على تلك الجهود، علّها تساعد في توضيحها والكشف عن بعض جوانبها، من خلال النتائج التي توصل إليها، والتي يمكن إجمالها بما يلي:

١- حاول البحث تبيين بعض جوانب الاختلاف بين الصرفيين والمفسرين في معالجة القضايا الصرفية، وكشف بعض أسباب ذاك الاختلاف، فتبيّن ما يلي:

أ- إنّ آفاق دراسة الأبنية الصرفية ودلالاتها عند المفسّرين تختلف عن آفاق دراستها عند الصرفيين واللغويين؛ لأنّ المفسّرين في الأعم الأغلب يفصّلون القول في القضايا التي ورد لها أمثلة في القرآن الكريم. ولذا كان طبيعيّاً ألا نجد لدى

(١) عني بتوضيح ذلك عند النحاة نظرياً وعملياً الدكتور محمد عبدو فلفل في كتابه "غير المطّرد في القراءات القرآنية؛ قراءة في العلاقة بين القاعدة والنص".

(٢) البحر المحيط ٧: ٣٥١و ٨: ٤٨٩.

المفسّرين كلاماً على بعض البنى أو بعض معانيها مما ليس في القرآن الكريم.

ب- إنّ دراسة الأبنية الصرفية ودلالاتها عند المفسّرين تتميّز بحيوية وواقعية ونصية ليست عند الصرفيين؛ لأنّ المفسّر يباشر نصاً حياً محفوفاً بسياقات حافلة بالقرائن المقالية والمقامية، تجلّت معالم تلك الواقعيّة من خلال دعم المفسّر المقولة الصرفية بالدليل النصي الحي، واستظهاره بكلّ ما في السياق من تلك القرائن في تصنيف الأبنية الصرفية وبيان معانيها. كما تجلّت في إقراره بالاحتمالية والتعدد في تصنيف البنية وفي تحديد معناها عندما لا تسعفه القرائن في القطع فيما هو فيه، مما يوحي باحتراسه من الوقوع في خطأ التأويل. وفي ذلك ما فيه من معالم الحرص على الأمانة والدقّة والواقعية في بيان المعاني القرآنية، والتأثّم من الوقوع في خطل تفسير النص القرآني في ضوء فهمه له. وهذا يقدّم مقنعاً عملياً بإمكانية دلالة البنية الصرفية. وذلك ما لم يكن عند الصرفيّ الذي كان في تقريره للأحكام والمقولات الصرفية يعتمد على الأمثلة المصنوعة، أو المفتقرة إلى نبض النصّ الحي، في كثير من الأحيان.

ج- تعويل المفسّر على التشكيل الصوتي القرآني المتمثل بالمحافظة على رؤوس الآيات في تفسير اختيار النص القرآني لبنية صرفية دون غيرها مما يشترك وإيّاها في الدلالة على المعنى الصرفي نفسه.

د- تأثّر المفسّر في تفسير معنى البنية الصرفية بمعارفه العامة المتمثلة بأسباب النزول. وربّما تأثّر في تصنيف البنية الصرفية وتحديد معناها بقرينة عقلية نصية، من قبيل تفسير القرآن بالقرآن.

٢- لوحظ على بعض المفسرين في تحديدهم المعاني الصرفية عدم التمييز بين الدلالة الصرفية والدلالة المعجمية أو الدلالة المستخلصة من التراكيب النحوية الأسلوبية، في بعض الأحيان؛ وهذا أوجد لدى بعضهم معاني صرفية لبعض البنى

ليست فيما يبدو من دلالات بعض الأبنية، أو ليست من المعاني الصرفية أصلاً. بل من المعاني المعجمية أو التي تفهم من طبيعة التركيب والأسلوب.

٣- من أهمّ ما لوحظ عند المفسرين في تصنيف البنى الصرفية وتحديد دلالاتها. أثر العامل العقدي والفقهي؛ الذي تجلى بتوجيه البنية الصرفية وجهة تتناسب وتصورات المفسّر للذات الإلهية، أو لبعض الأنبياء، أو تناسب الحكم الفقهي الذي يراه هذا المفسّر.

٤- حاول البحث تبيين أثر كلّ من السماع والقياس في دراسة المفسّرين للأبنية الصرفية، فبيّن جانباً مهمّاً من اعتدادهم بكليهما.

وفي الختام أسأل الله القدير أن أكسب من عملي هذا ما يرضيه، راجياً منه عزّ وجلّ أن يجعله موضع الرضا والقبول، وأساله تعالى أن يهديني إلى سواء السبيل، إنه نعم المولى ونعم المجيب. والحمد لله ربّ العالمين.

، رضي الدين محمد بن الحسن: شرح الرضي على الشافية. تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت١٩٧٥.

* امرؤ القيس بن حجر بن الحارث الكندي: ديوان امرئ القيس. شرح حسن السندوبي، ط٣، مطبعة الاستقامة، القاهرة ١٣٧٣هـ.

* البغوي، الحسين بن مسعود، معالم التنزيل. تحقيق عثمان جمعة ضميرية وسليمان مسلم الحرش، الطبعة الرابعة، دار طيبة للنشرِ والتوزيع، الرياض ١٤١٧هـ- ١٩٩٧م.

* البيضاني، محمد صالح، نزهة الطرف شرح بناء الأفعال في علم الصرف. الطبعة الأولى، مكتبة منهاج السنة، العين، الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠١م.

* التفتازاني، سعد الدين: مختصر المعاني. ط ١، دار الفكر، قم، ١٤١١هـ.

* الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم النيسابوري: الكشف والبيان. تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي، ط ١، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٢٢هـ/ ٢٠٠٢م.

* الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن: المفتاح في الصرف. تحقيق: د. علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة - ط١، بيروت ١٩٨٧م.

* الجصاص، أبو بكر أحمد بن علي الرازي: أحكام القرآن. تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت ١٤٠٥ هـ.

* الحديثي، خديجة عبد الرزاق: أبنية الصرف في كتاب سيبويه. منشورات مكتبة النهضة، ط١، بغداد ١٩٦٥م.

* الحملاوي، أحمد: شذا العرف. ضبط وتعليق: علاء الدين عطية، ط ٥، مكتبة دار البيروني ٢٠٠٢م.

* أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف بن علي:
١- البحر المحيط، تحقيق: عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠١ م.
٢- ارتشاف الضرب من لسان العرب. تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة الدكتور رمضان عبد التواب، ط ١، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٩٨م.
* ابن خالويه، الحسين بن أحمد أبو عبد الله: الحجة في القراءات السبع. ط ٤، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ١٤٠١ هـ.
* الرازي، فخر الدين محمد بن عمر: مفاتيح الغيب. ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠م.
* الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد: مفردات ألفاظ القرآن. دار القلم، دمشق.
* الزَّبيدي، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني: تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية.
* الزجّاج، إبراهيم بن السري: معاني القرآن وإعرابه. ط ١، عالم الكتب، بيروت ١٩٨٨م.
* الزركشي، محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه ١٩٥٧م.
* الزركلي، خير الدين بن محمود: الأعلام. ط ١٥، دار العلم للملايين - بيروت ٢٠٠٢ م.
* الزمخشري، جار الله أبو القاسم محمود بن عمر:
١- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل. دار

الكتاب العربي، بيروت ١٤٠٧ هـ .

٢- المفصل في صنعة الإعراب. تحقيق: د. علي بو ملحم، ط ١، مكتبة الهلال - بيروت ١٩٩٣م.

٣- الفائق في غريب الحديث. ط ٢، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان.

* ابن زين، حسن الشنقيطي: الطُرّة شرح لامية الأفعال لابن مالك. ط ١، تنسيق عبد الرؤوف حسين علي - دبيّ ١٩٩٧م.

* السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد بن إبراهيم: بحر العلوم. تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر بيروت.

* السمين الحلبي، أحمد بن يوسف: الدرّ المصُون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق.

* سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر: الكتاب. تحقيق: عبد السلام هارون، دار الجيل - بيروت.

* ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل:

١- المخصص، تحقيق: خليل إبراهم جفال، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤١٧هـ.

٢- المحكم والمحيط الأعظم. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت ٢٠٠٠م.

* السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر:

١- المزهر. ط ١، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت ١٩٩٨م.

٢- همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية. عُني بتصحيحه: محمد

بدر الدين النعساني، ط١، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٢٧هـ .

* الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد بن المختار الجَكْني: أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن. تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت ١٩٩٥م.

* الصبان، محمد بن علي: حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك. دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه، بيروت، د.ت .

* الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي: جامع البيان في تأويل القرآن. تحقبق أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ٢٠٠٠م.

* ابن عادل، عمر بن علي: اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، ط١، دار الكتب العلمية – بيروت ١٩٩٨م.

* ابن عاشور، محمد الطاهر: التحرير والتنوير. دار سحنون للنشر والتوزيع، تونس، ١٩٩٧م.

* عبد الحميد، محمد محيي الدين، دروس التصريف. المكتبة العصرية صيدا– بيروت ١٩٩٥م.

* أبو عبيدة، معمر بن المثنى التميمي: مجاز القرآن. تحقيق: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة.

* ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن: الممتع في التصريف. ط ١، تحقيق: د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت ١٩٩٦م.

* عضيمة، محمد عبد الخالق :

١– دراسات لأسلوب القرآن الكريم، طبعة دار الحديث – القاهرة.

٢- المغني في تصريف الأفعال، ط ٢، دار الحديث، القاهرة ١٩٩٩م.

* ابن عطية، محمد عبدالحق بن غالب الأندلسي: المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. ط١، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، لبنان ١٩٩٣م.

* ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. ط٢٠، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث ودار مصر للطباعة، القاهرة ١٩٨٠م.

* العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله: إملاء ما من به الرحمن. ط ١، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٧٩م.

* الفارابي، إسحاق بن إبراهيم: معجم ديوان الأدب. تحقيق: د. أحمد مختار عمر، مراجعة د. إبراهيم أنيس، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة ٢٠٠٣م.

* ابن فارس، أبو الحسين أحمد: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها. تح: مصطفى الشويلي، بيروت ١٩٦٣.

* الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد: معاني القرآن. تحقيق: أحمد يوسف نجاتي، ومحمد علي نجار، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

* الفراهيدي، الخليل بن أحمد: العين. تحقيق: د.مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، بغداد ١٩٨٥م.

* فلفل، محمد عبدو:

١- اللغة الشعرية عند النحاة. ط١، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان ٢٠٠٧م.

٢- غير المطّرد في القراءات القرآنية؛ قراءة في العلاقة بين القاعدة والنص". قيد الطبع.

* الفيروز آبادي، محمد بن يعقوب بن محمد: تنوير المقباس من تفسير ابن عباس. دار الكتب العلمية، لبنان.
* قباوة، فخر الدين: تصريف الأسماء والأفعال. ط ٢، منشورات جامعة حلب ١٩٨١م.
* ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري: أدب الكاتب. ط٤، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية – مصر ١٩٦٣م.
* القرطبي، محمد بن أحمد: الجامع لأحكام القرآن. تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض ٢٠٠٣ م.
* ابن القطاع، أبو القاسم علي بن جعفر السعدي: تهذيب كتاب الأفعال لابن القوطية. ط ١، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٣م.
* الكتْبي، محمد بن شاكر: فوات الوفيات والذيل عليها. تحقيق: إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٣م.
* الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني، الكليات. تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٩٨م.
* الكوفي، نجاة عبد العظيم: أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية. دار الثقافة، القاهرة ١٩٨٩م.
* المؤدب، القاسم بن محمد بن سعيد: دقائق التصريف. تحقيق: حاتم الضامن وحسين تورال، مطبعة المجمع العلمي العراقي ١٩٨٧م.
* الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب: تفسير الماوردي ( النكت والعيون ). تحقيق: السيد بن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت.
* المرادي، الحسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ: توضيح المقاصد والمسالك بشرح

ألفية ابن مالك. ط ١، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة ٢٠٠٨م.

* ابن منظور، محمد بن مكرم: لسان العرب، دار صادر، ط١، بيروت.

* النحاس، أبو جعفر: معاني القرآن. ط ١، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة ١٩٨٨م.

* الميداني، أبو الفضل أحمد بن محمد النيسابوري: مجمع الأمثال. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت.

* هارون، عبد السلام: الأساليب الإنشائية في النحو العربي. ط ٢، مكتبة الخانجي، القاهرة ١٩٧٩م.

* الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد: الوجيز في تفسير الكتاب العزيز. تحقيق: صفوان عدنان داودي، ط١، دار القلم، دمشق، والدار الشامية، بيروت ١٤١٥هـ.

*** الرسائل الجامعية:**

* الأبنية الدالّة على اسم الفاعل في القرآن الكريم (دراسة دلالية). أفراح عبد علي كريم الخياط، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة بغداد ٢٠٠٣م.